

التقرير المالي السنوي 2021



بنك مخصص لخدمة التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

أكثر من 60 سنة في خدمة تمويل التنمية الترابية

غداة الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي شرعت فيه في إطلاق مسلسل للتنظيم المحلي، حرصت السلطات العمومية على وضع أدوات للمساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية الترابية.

وهكذا، تم إحداث صندوق التجهيز الجماعي، سنة 1959، كمؤسسة عمومية متخصصة في تمويل مشاريع تجهيز الجماعات الترابية. ومنذ أن أصبح مؤسسة ائتمان، سنة 1997، اندرج دور الصندوق في مسار متواصل من التدعيم والتجديد موازاة مع التطورات التي عرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي.

وبوصفه بنكا عموميا مختصا في تمويل التنمية الترابية، أصبح الصندوق المحاور المميز للجماعات الترابية، الذي يسهر على تيسير ولوجها للقرض لتمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيزات المحلية.

وفي إطار مهمته، يعمل الصندوق على تقديم حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة تغطي جميع ميادين اختصاصها والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

ويحرص الصندوق، من خلال دوره كفاعل استشاري في التنمية الترابية، على تطوير الخبرة التي تمكنه من الاستجابة، بفعالية، لمختلف تطلعات الجماعات الترابية في جميع مراحل إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية.

ومنذ إحداثه سنة 1959، ساهم الصندوق في التنمية الترابية من خلال:

- حوالي 61 مليار درهم من الالتزامات ؛
- أكثر من 51 مليار درهم من السحوبات ؛
- تمويل حوالي 5600 مشروع تنموي.



التقرير التدبري

2021

الفهرس

أهم الأحداث 3

أهم الأرقام 4

نشاط القروض
إلى غاية 31 دجنبر 2021 5

1. القروض الممنوحة والالتزامات
2. السحوبات
3. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

تمويل النشاط
إلى غاية 31 دجنبر 2021 9

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 31 دجنبر 2021 13

1. مؤشرات الإستغلال
2. الحصيلة
3. المعايير القانونية
4. مؤشرات المردودية
5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2021

أهم الأحداث

المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط في منحنى جيد على الرغم من السياق الخاص

تظل المؤشرات المالية ومؤشرات الملاءة ومؤشرات النشاط، في منحنى جيد، مما يعكس مرة أخرى مرونة البنك حتى الآن، على الرغم من السياق الخاص الذي ساد منذ سنة 2020. بالفعل، تجدر الإشارة إلى أن النصف الأخير من سنة 2021 تميز بشكل خاص، بالتباطؤ الظرفي الملحوظ خلال فترات الانتخابات، وبدرجة أقل، من خلال استمرار آثار الأزمة الصحية، مما أدى إلى نشاط أقل كثافة من المستوى المسجل عادة في دورة عادية، وغير متأثرة بآثار هذا السياق الخاص.

وفي هذا السياق، بلغت السحوبات 2 878 مليون درهم، حيث ساهمت في تمويل إستثمارات الجماعات الترابية بنسبة 19%. وقد مكنت هذه السحوبات من تمويل 159 مشروعاً لفائدة مختلف أصناف الجماعات الترابية، ولا سيما من خلال مواكبة برنامج الحد من الفوارق الترابية والإجتماعية وبرنامج إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية.

وهكذا، سجلت المؤسسة خلال سنة 2021، تطوراً إيجابياً لمؤشراتها المالية الرئيسية بزيادة بنسبة 2% للناتج الصافي البنكي، الذي بلغ 637 مليون درهم عند متم سنة 2021، نتيجة ارتفاع الحقوق على الزبناء بما يناهز مليار درهم، ولكن أيضاً نتيجة جودة حقبة القروض.

بلغ الناتج الصافي 328 مليون درهم عند متم سنة 2021، بزيادة قدرها 35% مقارنة بسنة 2020، مما يعكس التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي، بالإضافة إلى مواصلة التحكم في الأعباء العامة للإستغلال. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من حيث المقارنة، ينبغي مقارنة الناتج الصافي المسجل سنة 2021 مع الناتج الصافي المسجل سنة 2019 والبالغ 292 مليون درهم، حيث تميز الناتج الصافي لسنة 2020 بمساهمة الصندوق بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

إستراتيجية التحول الرقمي كركيزة أساسية لتحديث وتحسين العلاقات مع الزبناء

شرع الصندوق في سنة 2021، في تنفيذ مشاريع خارطة الطريق لنظام المعلومات والرقمنة، كما تم تحديدها في إطار الدراسة التي تم إطلاقها سنة 2020، والمتعلقة بإعداد إستراتيجية التحول الرقمي على المدى المتوسط.

وتندرج هذه المنهجية في إطار تفعيل الرؤية الرقمية للصندوق، والذي يضع موارده الرقمية في خدمة الجماعات الترابية، بهدف تثمين الخدمات المقدمة لها وتحسين تجربة الزبون في عصر الرقمنة.

ومن بين المشاريع الإستراتيجية التي أعطيت إنطلاقتها خلال سنة 2021، تجدر الإشارة إلى المشروع المتعلق برقمنة مسلسل منح القرض وسحب الأموال، والتي تهدف إلى تحويل تجربة الجماعات الترابية والفاعلين المشاركين في هذه العمليات من خلال أرضية تتركز على إضفاء الطابع اللامادي للوثائق والتبادلات، ورقمنة العمليات بالإضافة إلى الإعتماد على التوقيع الإلكتروني.

ومن شأن هذا المشروع، الذي يتماشى مع الإستراتيجيات الرقمية للفاعلين في النظم البيئية للتنمية المحلية، أن يمكن من تحديث وإضفاء الطابع اللامادي على التدفقات والخدمات المقدمة إلى الجماعات الترابية، وبالتالي تحقيق ربح على مستوى الحركة، وتبسيط العمليات والتتبع والسرعة في معالجة ملفات القروض وطلبات السحب.

تميز نشاط قروض صندوق التجهيز الجماعي، عند متم سنة 2021، بمواصلة تحقيق الهدف الدائم المتمثل في مواكبة الجماعات الترابية في تنفيذ برامجها التنموية ومشاريعها الإستثمارية.

في هذا الإطار، تمكنت المؤسسة من بلوغ العديد من الأهداف الإستراتيجية مما يساهم في تجسيد عزمها على مواكبة الدينامية الإقتصادية والمؤسسية للجماعات الترابية والتأقلم مع هذا السياق المتميز بتحديات عميقة.

مواصلة إستراتيجية ديمومة وتنويع الموارد، تحسباً لتكثيف الإستثمارات الترابية

في غياب ودائع الزبناء، يضع صندوق التجهيز الجماعي، تنويع وديمومة موارده في صميم أولوياته حتى يتمكن من تلبية، وبشكل أفضل، الحاجيات المتزايدة المرتبطة بدينامية الإستثمار على المستوى الترابي بشكل أفضل، لاسيما في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وبفضل صلابة أسسه، نجح صندوق التجهيز الجماعي، في تعبئة الموارد سواء على مستوى السوق المالي الوطني أو على مستوى مؤسسات مالية دولية رائدة من أجل تمويل نشاطه.

في هذا الصدد، وقع البنك، في مارس 2021، إتفاقية قرض بمبلغ 165 مليون دولار أمريكي مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، كما تعاقد أيضاً في يوليو 2021، على خط إعتقاد جديد بمبلغ 200 مليون أورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD). هذه التمويلات، التي تتميز بشروط مالية تفضيلية، عادة ما تكون مرفوقة بإعانات للمساعدة التقنية.

بالموازاة، فإن التواجد المنتظم للصندوق في السوق المالي المحلي يضعه ضمن المُصدّرين الوطنيين الرابدين ويؤكد جودة توقيع البنك لدى المستثمرين والثقة التي يضعونها فيه.

في إطار تعزيز نجاح عمليات التمويل على المستوى الدولي، يحرص الصندوق أيضاً على توفير الشروط التي تساعد على خلق تظافرات مالية جديدة، مثل القروض المشتركة مع صندوق الإبداع والتدبير.

في هذا السياق، تم التوقيع في ماي 2021 على شراكة إستراتيجية، بمبلغ 8 مليارات درهم، مع دخول حيز التنفيذ في 2022، بين المؤسستين بهدف تعزيز تمويلاتها وتقديم دعم جديد لتدابير المواكبة والمساعدة التقنية للجماعات الترابية.

وتتمكن المؤسسة بفضل إستراتيجية التمويل وتنويع الموارد هاته، من تمويل نفسها بشروط مثلى، والتي تحرص باستمرار، على عكسها على حلول التمويل لفائدة الجماعات الترابية.

التنمية المستدامة في قلب عمل البنك لفائدة المجالات الترابية

إن وعي الصندوق بتطور نظامه البيئي، ولا سيما توجه السياسات العمومية نحو إقتصاد أخضر وشامل، ورغبته في هيكلة مبادئ بيئية وإجتماعية ومناخية، شكلا الدلائل الرئيسية التي دفعته إلى إتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى الرفع من تدخله في تمويل المشاريع المدعومة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

لقد حقق الصندوق قفزة نوعية من خلال وضع نظام للتدبير البيئي والإجتماعي بعد مصادقة مجلس إدارته على السياسة البيئية والإجتماعية في أكتوبر 2021 مع دخول حيز التنفيذ في أبريل 2022. مما مكن البنك من إستكمال بنيانه البيئي والإجتماعي المتكون من السياسة، والمساطر البيئية والإجتماعية ومجموعة أدوات تضمن توحيد المعايير لقيادة عمليات تقييم المخاطر والآثار البيئية والإجتماعية والتي تمكّن من تصنيف المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع التي يمولها.

ويهدف هذا البنيان البيئي والإجتماعي بشكل أساسي إلى تعزيز إرادة البنك في الإضرار في عملية التحسن المستمر للتدبير البيئي والإجتماعي لمشاريع التنمية الترابية المستدامة. ويحدد بشكل لا لبس فيه، إلتزاماته فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر البيئية والإجتماعية المرتبطة بنشاطه ومساهمتها في بلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقاً للقوانين الوطنية والإلتزامات الدولية للمملكة.

أهم الأرقام

(بملايين الدراهم)

مؤشرات النشاط



بلغت السحوبات برسم سنة 2021، ما قدره 2 878 مليون درهم، ومكنت من تمويل مشاريع لفائدة مختلف أصناف الجماعات الترابية. وهمت هذه التمويلات بالأساس إنجاز مشاريع إعادة تأهيل المدن، وإعادة هيكلة الأحياء التي تعرف عجزا في التجهيزات والبنيات التحتية الطرقية وخصوصا تلك التي ترمي إلى الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية. من خلال هذه التمويلات الجديدة، بلغت الحقوق على الزبناء، 26 183 مليون درهم، عند متم سنة 2021، مسجلة إرتفاعا بلغ حجمه مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2020، والذي بلغ 25 208 مليون درهم.

مؤشرات النتائج

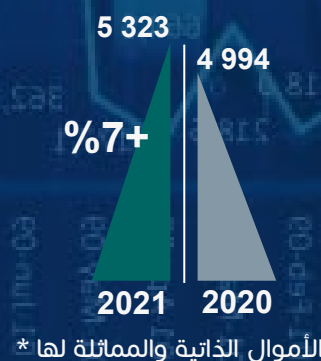
سجل الناتج الصافي البنكي تطورا بنسبة 2% ليبلغ 637 مليون درهم عند متم سنة 2021، وذلك نتيجة إرتفاع حجم الحقوق على الزبناء وجودة حقبة القروض.



بلغ الناتج الصافي 328 مليون درهم عند متم سنة 2021، بزيادة قدرها 35% مقارنة بسنة 2020، مما يعكس التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي، بالإضافة إلى مواصلة التحكم في الأعباء العامة للإستغلال. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من حيث المقارنة، ينبغي مقارنة الناتج الصافي المسجل سنة 2021 مع الناتج الصافي المسجل سنة 2019 والبالغ 292 مليون درهم، حيث تميز الناتج الصافي لسنة 2020 بإحتساب مساهمة الصندوق بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

مؤشرات الحصيلة

بلغت الأموال الذاتية والمماثلة لها ما يفوق 5,3 مليار درهم عند متم سنة 2021، مسجلة إرتفاعا بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2020، مما مكن من تعزيز القاعدة المالية للبنك، وبالتالي مواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.



(*) بما في ذلك قرض سندي بمبلغ مليار درهم.

مؤشرات المخاطر

بلغ معدل حقوق معلقة الأداء مستوى شبه منعدم، لاسيما بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل حتى تاريخه.

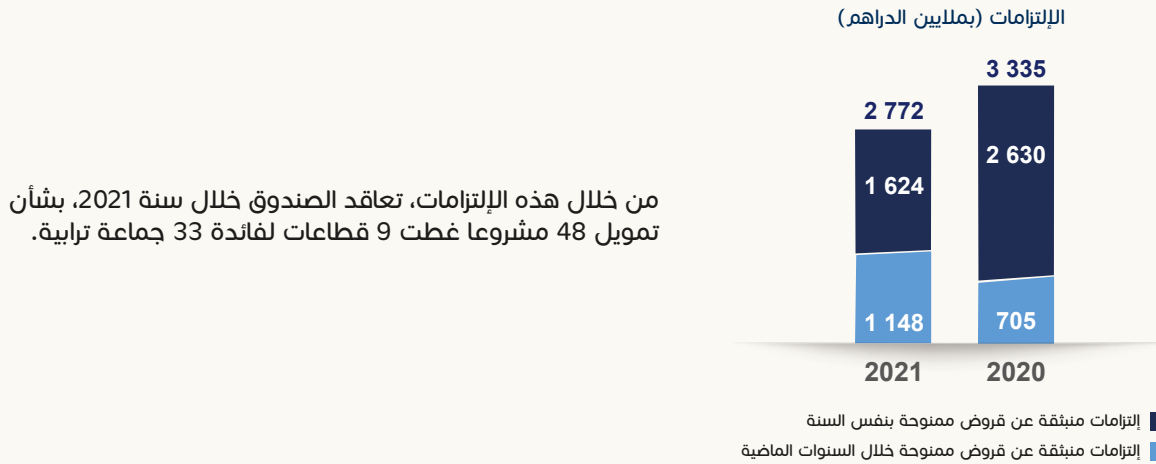


نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2021

1. القروض الممنوحة والإلتزامات

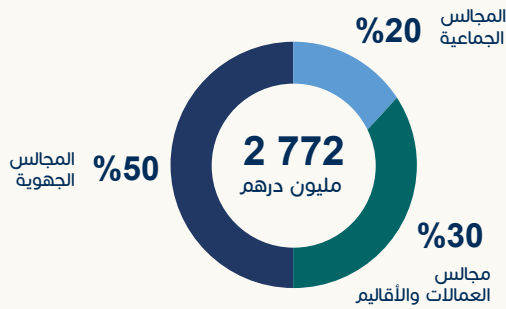
بلغ حجم القروض الممنوحة 3 038 مليون درهم، وفي متم سنة 2021، وهمت تمويل 60 مشروعا غطت 12 قطاعا، بإستثمار إجمالي فاق 13,5 مليار درهم لفائدة 27 جماعة ترابية.

عند متم سنة 2021، تمت بلورة 53% من الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة إلى إلتزامات خلال نفس السنة، وهو مستوى أقل من المستوى المسجل خلال السنة الماضية. ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى تنظيم الإنتخابات الجماعية والجهوية خلال شهر سبتمبر 2021، والتي أسفرت عن تجديد مكاتب الجماعات الترابية، والتي أثرت بشكل خاص على إنتاج إلتزامات جديدة وكذلك إطلاق مشاريع جديدة. وهكذا، بلغ حجم الإلتزامات 2 772 مليون درهم عند متم سنة 2021، كما هو موضح في الرسم البياني التالي :



توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض

توزعت الإلتزامات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2021، على النحو التالي:



	2021	2020	2019	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	الحصة بـ%
الجماعات الترابية	550	169	274	8%
المجالس الجماعية	550	169	274	8%
مجالس العمالات والأقاليم	824	1 764	1 258	39%
المجالس الجهوية	1 399	1 402	1 698	53%
المجموع	2 772	3 335	3 230	100%

هيمنة المجالس الجهوية على بنية الإلتزامات عند متم سنة 2021، مؤكدة بذلك مواصلة صعودها المسجل خلال السنوات الأخيرة

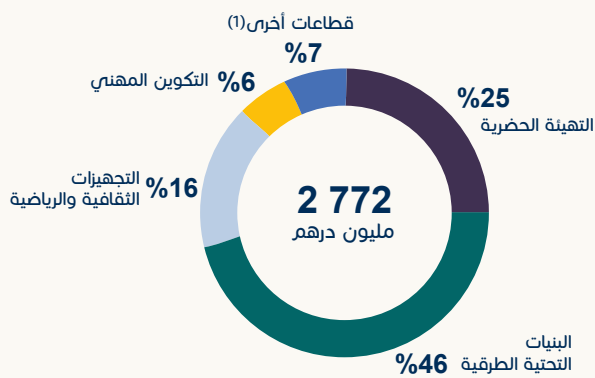
« بلغ حجم الإلتزامات لفائدة المجالس الجهوية 1 399 مليون درهم، أي ما يعادل 50% من الحجم الإجمالي للإلتزامات برسم سنة 2021، لتعكس بذلك مواصلة الصعود في بنية الإلتزامات المسجل خلال السنوات الأخيرة. ويؤكد هذا التطور تكاثر المشاريع الجهوية التي أطلقتها الجهات خلال السنوات الأخيرة، خصوصا تلك التي تندرج في إطار تفعيل البرامج الإستراتيجية للتنمية الترابية، وبرامج تنمية الجهات، وكذا برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي.

« مثل حجم إلتزامات مجالس العمالات والأقاليم 30% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في متم سنة 2021، أي مبلغ 824 مليون درهم. ومن خلال هذه الإلتزامات، ساهم الصندوق بشكل أساسي في تمويل العديد من المشاريع التي تندرج في إطار إنجاز ملاعب القرب في الوسط القروي والشبه الحضري، وهمت 18 عمالة وإقليم من تراب المملكة، وكذا في إطار برامج التنمية الحضرية.

« من جهتها، عرفت حصة المجالس الجماعية إرتفاعا لتبلغ 550 مليون درهم مقابل 169 مليون درهم سنة 2020. وهمت هذه التمويلات إنجاز مشاريع التهيئة الحضرية، لا سيما في إطار إعادة التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء التي تعرف عجزا في التجهيزات.

توزيع الالتزامات حسب القطاع

توزعت الالتزامات حسب القطاع خلال سنة 2021 على النحو التالي :



قطاعات أخرى (1) : التعليم، النقل الحضري، التطهير السائل والصلب، الكهرباء، الماء الصالح للشرب

مواصلة هيمنة قطاعات البنيات التحتية الطرقية والتهنية الحضرية في بنية الالتزامات خلال سنة 2021

القطاعات	2021		2020		2019	
	الحصة بـ %	بملايين الدراهم	الحصة بـ %	بملايين الدراهم	الحصة بـ %	بملايين الدراهم
التهنية الحضرية	25%	704	41%	1 361	39%	1 266
البنيات التحتية الطرقية	46%	1 271	41%	1 379	52%	1 665
التجهيزات الثقافية والرياضية	16%	440	5%	178	1%	47
النقل الحضري	1,1%	31	-	-	-	-
التجهيزات المتخصصة	-	-	8%	265	1%	30
الكهرباء	0,3%	9	3%	108	1%	19
التطهير السائل والصلب	1%	28	1%	30	3%	83
الماء الصالح للشرب	0,3%	9	1%	14	2%	73
التجهيزات التجارية	-	-	-	-	1%	47
التعليم	4,3%	120	-	-	-	-
التكوين المهني	6%	160	-	-	-	-
المجموع	100%	2 772	100%	3 335	100%	3 230

« واصلت قطاعات البنيات التحتية الطرقية والتهنية الحضرية، هيمنتها في بنية الالتزامات في ممت سنة 2021 بحصة بلغت 71% وبمبلغ 1 975 مليون درهم. وتهم هذه التمويلات، بشكل أساسي، المشاريع التي تندرج في إطار البرامج الإستراتيجية لتنمية المناطق الحضرية وكذلك برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية. بحيث شملت هذه المشاريع تعزيز الشبكات الطرقية وفك العزلة القروية، لا سيما من خلال فتح وتهيئة الروابط الطرقية وكذلك تهيئة الطرق، والمساحات الخضراء وإعادة هيكلة الأحياء التي تعرف عجزا في التجهيزات.

« شكل قطاع التجهيزات الثقافية والرياضية 16% من الحجم الإجمالي للالتزامات في ممت سنة 2021، بمبلغ 440 مليون درهم، خصص بشكل أساسي، لإنجاز ملاعب القرب في الوسط القروي والشبه حضري، بهدف تحسين العرض فيما يتعلق بالتجهيزات الرياضية.

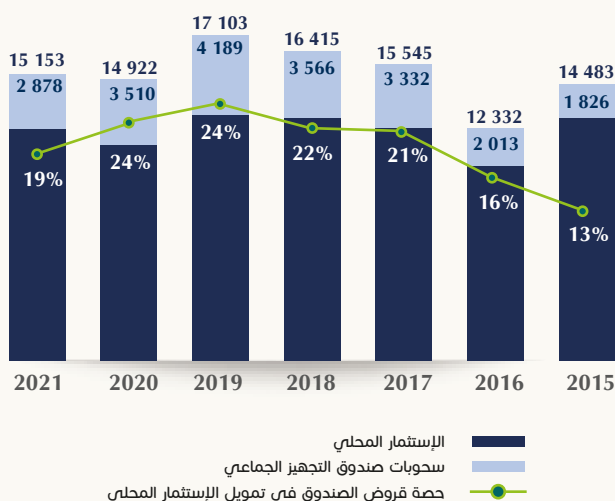
« شكل قطاع التكوين المهني 6% من حجم الالتزامات في ممت سنة 2021، أي ما يعادل مبلغ 160 مليون درهم، وهو ما يمثل التمويل الجزئي الذي يدخل في إطار إنشاء مدينتين للمهن والكفاءات لفائدة جهتين.

2. السحوبات

بلغت السحوبات 2 878 مليون درهم برسم سنة 2021، وهو مستوى أقل حجما من ذلك الذي يتم تحقيقه عادة في دورة عادية وبدون تأثير بالعناصر المختلفة التي ميزت السياق الخاص لهذه السنة.

ومع ذلك، فقد مكنت موارد إقتراض الصندوق من تمويل 19% من إجمالي حجم الإستثمارات المحلية لسنة 2021. وقد همت هذه التمويلات إنجاز 159 مشروعا لفائدة مختلف أصناف الجماعات الترابية وغطت قطاعات مختلفة من البنى التحتية والفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

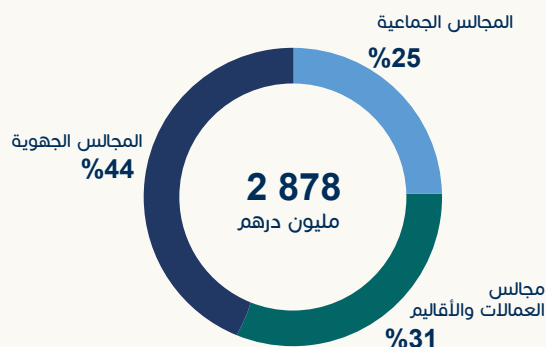
تطور حصة قروض الصندوق في تمويل الإستثمار المحلي (بملايين الدراهم)



مكنت موارد إقتراض الصندوق من تمويل 19% من إجمالي حجم الاستثمارات المحلية لسنة 2021

توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

توزعت السحوبات، حسب صنف المقرض خلال سنة 2021، على النحو التالي :



2021		2020		2019		الجماعات الترابية
الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	
25%	708	17%	580	17%	713	المجالس الجماعية
31%	900	51%	1 810	26%	1 112	مجالس العمالات والأقاليم
44%	1 270	31%	1 100	56%	2 327	مجالس الجهوية
-	-	1%	20	1%	37	مجموعات الجماعات مؤسسات التعاون بين الجماعات
100%	2 878	100%	3 510	100%	4 189	المجموع

هيمنة المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم في بنية السحوبات في متم سنة 2021

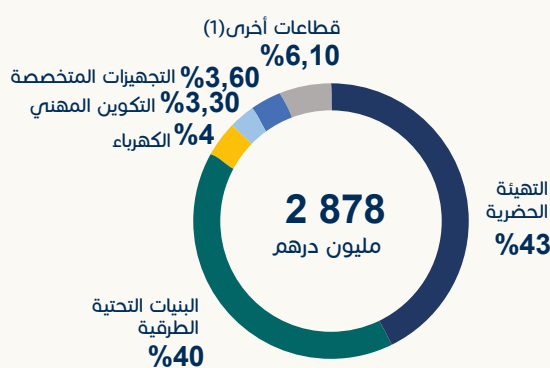
« بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجهوية 1 270 مليون درهم في متم سنة 2021، أي ما يعادل 44% من حجم السحوبات التي أنجزت خلال السنة، منها 76% همت ثلاث جهات وصلت بمبالغها على التوالي إلى 420 مليون درهم، و288 مليون درهم، و256 مليون درهم. وقد همت هذه السحوبات بشكل أساسي تمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز بنيات تحتية طرقية، التي تمكن من فك العزلة عن العالم القروي، لا سيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المكانية والاجتماعية، وكذلك إعادة التأهيل الحضري للمدن. كما همت هذه التمويلات أيضا إعادة هيكلة الأحياء التي تعرف عجزا في التجهيزات وإنجاز ملاعب القرب وإحداث تكنو بارك.

« بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 900 مليون درهم في متم سنة 2021، وشكلت 31% من حجم السحوبات خلال السنة. وقد همت أغلبية هذه السحوبات تمويل برامج التنمية الترابية، لاسيما برنامج تنمية الدار البيضاء الكبرى، وبرنامج طنجة الكبرى من أجل تنمية مدمجة ومتوازنة وشاملة، وبرنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024. ويتعلق الأمر أساسا بمشاريع التهيئة الحضرية، من خلال تعزيز البنية التحتية الأساسية وإعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء التي تعرف عجزا في التجهيزات، والبنيات التحتية الطرقية والتجهيزات الثقافية والرياضة.

« بلغت السحوبات لفائدة مجالس الجماعات 708 مليون درهم في 31 دجنبر 2021، وهو ما يناهز 25% من الحجم الإجمالي للسحوبات خلال السنة من أجل إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما المتعلقة بإعادة التأهيل الحضري وإنجاز البنيات التحتية الطرقية وبناء المحطات الطرقية وعصرنة التجهيزات التجارية من خلال بناء أسواق أسبوعية وسوق الحملة إلى جانب إنجاز تجهيزات ثقافية ورياضية.

توزيع السحوبات حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع السحوبات حسب القطاع خلال سنة 2021 على النحو التالي :



قطاعات أخرى (1) : التطهير السائل والصلب، الماء الصالح للشرب، التعليم،
التجهيزات الثقافية والرياضة، التجهيزات التجارية، الدراسات

2021		2020		2019		القطاعات
الحصة بـ%	بملايين الدراهم	الحصة بـ%	بملايين الدراهم	الحصة بـ%	بملايين الدراهم	
43%	1 228	53%	1 866	43%	1 796	تجهيزات الحضرية
40%	1 164	33%	1 145	41%	1 722	بنيات التحتية الطرقية
1%	36	1,6%	56	4%	183	تطوير السائل والصلب
1,5%	42	1,92%	67,5	3%	128	تجهيزات الثقافية والرياضية
4%	105	2,6%	93	3%	116	كهرباء
1,5%	42	1%	39	2%	85	تجهيزات التجارية
-	-	4,07%	143	2%	80	نقل الحضرى
3,6%	103	1,3%	46	1%	57	تجهيزات المتخصصة
0,1%	4	1,5%	54	0,50%	13	الماء الصالح للشرب
0,2%	6	0,01%	0,5	0,50%	9	الدراسات
1,8%	53	-	-	-	-	التعليم
3,3%	95	-	-	-	-	التكوين المهني
100%	2 878	100%	3 510	100%	4 189	المجموع

هيمنة قطاعات التهيئة الحضرية والبنيات التحتية الطرقية في بنية السحوبات في متم سنة 2021

« يواصل قطاع التهيئة الحضرية هيمنته في بنية السحوبات بنسبة 43%، أي ما يعادل 1 228 مليون درهم. وتهتم هذه السحوبات، بشكل أساسي، إعادة تأهيل المدن، من خلال أشغال تهيئة الطرق، وإعادة تأهيل البنيات التحتية الأساسية للأحياء التي تعرف عجزاً في التجهيزات في إطار تنفيذ برامج التنمية الترابية.

« احتل قطاع البنية التحتية للطرق المرتبة الثانية في بنية السحوبات في متم سنة 2021 بحصة 40%، أي بمبلغ 1 164 مليون درهم. وهما بالأساس تمويل إعادة تأهيل محاور طرقية مهيكلة ومسالك قروية وروابط طرقية، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية.

« تمثل قطاعات التجهيزات المتخصصة والكهرباء والتكوين المهني ما يناهز 11% من الحجم الإجمالي للسحوبات، حيث همت أساساً، إحداث مدينتين للمهن والكفاءات، وبناء وعصرنة المحطات الطرقية، وتحسين النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية، والكهربة بالوسط القروي في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية، وكذلك أشغال بناء المجازر البلدية.

3. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

بلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء 5 556,37 مليون درهم في متم سنة 2021. وتطورت هذه الإلتزامات بين دجنبر 2020 ودجنبر 2021، على النحو التالي:

تطور الإلتزامات خارج الحصيلة (بملايين الدراهم)

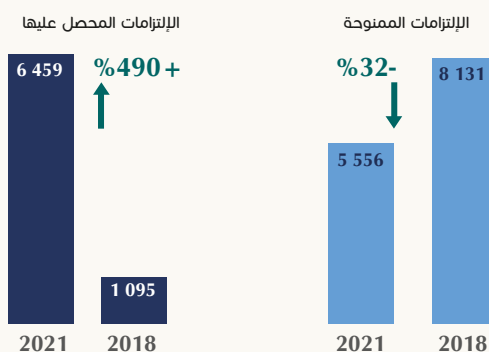
الوضعية في 31 دجنبر 2020	
6 072,54	
الإلتزامات الجديدة	2 772,30
السحوبات	2 877,67
الإلغاءات	410,80
الوضعية في 31 دجنبر 2021	
5 556,37	

يحرص الصندوق على مواصلة التدبير الأمثل للإلتزامات خارج الحصيلة، لاسيما بفضل حملات تطهير المحفظة، من خلال إجراءات المتابعة والتحسيس في السنوات الأخيرة، لدى الجماعات الترابية.

وقد مكنت هذه المنهجية من خفض الحجم الإجمالي للإلتزامات البنك خارج الحصيلة بنسبة 32% خلال الفترة 2018-2021، منتقلة من 8,1 مليار درهم سنة 2018 إلى 5,5 مليار درهم في متم سنة 2021، منها ما يقرب من 64% همت القروض الجديدة التي تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

وبالتالي، فإن الأثر المزدوج لتفعيل الإستراتيجية المالية لديمومة وتنويع موارد البنك من جهة، وتطهير حقبة محفظة الإلتزامات خارج الحصيلة من جهة أخرى، مكن المؤسسة من تعزيز توازن ميزانيتها، على وجه الخصوص من خلال التدبير الأمثل لمطابقة الأصول والخصوم وموازنة الإلتزامات الممنوحة للإلتزامات المحصل عليها.

تطور الإلتزامات الممنوحة والإلتزامات المحصل عليها من طرف البنك ما بين 2018 و2021 (بملايين الدراهم)



تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2021

1. تطور الموارد

بلغ مجموع موارد الصندوق 6 245 مليون درهم في 31 دجنبر 2021، وتكونت أساسا من إستخلاص الأقساط السنوية بنسبة 53%، أي ما يعادل مبلغ 3 275 مليون درهم، وموارد الإقتراضات بنسبة 32%، أي ما يعادل مبلغ 2 024 مليون درهم، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الموارد بملايين الدراهم	2020	2021	الحصة في 2021 ب%
إستخلاص الأقساط السنوية	2 897	3 275	53%
موارد الإقتراضات	2 000	2 024	32%
إقتراضات داخلية (على المدى المتوسط والطويل)	2 000	1 500	24%
إقتراضات خارجية	-	524	8%
موارد أخرى (فوائد، إستردادات ...)	24	7	0,1%
جاري التسبيقات على السوق النقدي	880	900	14%
الرصيد الأولي	73	39	1%
مجموع الموارد	5 874	6 245	100%

إستخلاص الأقساط السنوية

بلغ حجم إستخلاص الأقساط السنوية الإجمالي في 31 دجنبر 2021 ما قدره 3 275 مليون درهم، ويعكس توزيعها حسب الأقدمية، هيمنة مستحقات سنة 2021 والتي شكلت نسبة 99,76% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 3 267 مليون درهم. واهتم باقي الإستخلاصات، مستحقات ما قبل سنة 2021 والتي شكلت نسبة 0,24% من مجموع المستحقات، أي ما يعادل 8 مليون درهم.

موارد الإقتراض

تتكون موارد الصندوق أساسا من الإقتراضات على المدى المتوسط والطويل التي تمت تعبئتها على مستوى السوق الداخلي من خلال قروض بنكية وإقتراضات سندية وشهادات الإيداع وأيضا الإقتراضات الخارجية التي تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال دوليين. من جانب آخر، يلجأ الصندوق، بشكل ظرفي، ووفقا لتطور حاجياته وشروط السوق المالي، إلى موارد إنتقالية على المدى القصير في إنتظار تحويلها إلى تمويل على المدى المتوسط والطويل.

وموازة مع تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النشاط برسم سنة 2021، إتخذ الصندوق عدة إجراءات بهدف وضع تمويل جديدة من أجل ديمومة موارده وتنويعها ومواصلة تلبية الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.

تعبئة تمويل جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

في إطار إستراتيجيته المالية، الموجهة نحو الإنفتاح على التمويلات الدولية، واصل الصندوق خلال سنة 2021، المفاوضات مع المؤسسات المالية للتنمية بهدف وضع خطوط إعتقاد جديدة. وهذه التمويلات، التي تتميز بشروط مالية مثلى، تكون عادة مصحوبة بمنح للمساعدة التقنية.

وهكذا، وقّع الصندوق، في 31 مارس 2021¹، إتفاقية قرض بقيمة 165 مليون دولار أمريكي مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) لمدة 15 سنة. وهذا القرض، الذي تمت بلورته، بعد أشغال التقييم التي قامت بها الوكالة والمفاوضات المالية والقانونية، شكل أول عملية تمنحها الوكالة في المملكة المغربية دون ضمان من الدولة. مما يدل على الثقة التي يحظى بها الصندوق لدى الوكالة، وكذلك لدى المانحين الدوليين بصفة عامة.

من جهة أخرى، كثف الصندوق مباحثاته مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لوضع برنامج تمويل جديد، يندرج في إطار تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الصندوق والوكالة، والتي شرع فيها منذ سنة 2018 من خلال وضع قرض غير سيادي من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 100 مليون أورو، تم سحبه بالكامل خلال سنة 2019، والذي صاحبه منحة مساعدة تقنية قدرها مليون أورو.

وهكذا، وعلى ضوء أشغال التقييم الواجبة والتبادلات المختلفة المتعلقة بالشروط العملية والمالية والقانونية، تم التوقيع بين الصندوق والوكالة، في 28 يوليوز 2021، على إتفاقية قرض جديدة، بمبلغ 200 مليون أورو، بالإضافة إلى إتفاقية منحة للمساعدة التقنية بمبلغ 3,5 مليون أورو.

قام الصندوق خلال شهر دجنبر 2021، بسحب 50 مليون أورو برسم خط الإعتقاد الجديد للوكالة الفرنسية للتنمية. وبالتالي، وعلى غرار السحوبات التي أجريت على خط الإعتقاد السابق، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة ضد مخاطر الصرف، مكنت من تحصينه بالكامل ضد هذه المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق دراسة فرص جديدة للشراكات المالية مع مؤسسات مالية للتنمية أخرى، تضم خطوط التمويل وكذلك منح المساعدة التقنية.

(1) : تاريخ دخول اتفاق القرض حيز التنفيذ 1 ماي 2021 بعد رفع الشروط المعلقة.

قروض بنكية

يحرص الصندوق على الحفاظ، في إطار إستراتيجيته المالية، على اللجوء إلى القروض البنكية على المدى الطويل، والتي تتلاءم مع خصائص توظيفات الصندوق، لا سيما من حيث المدة ونوع معدل الفائدة، والتي توفر أيضاً مرونة الإستعمال من حيث الحجم وتوفير الأموال.

وهكذا، قام الصندوق خلال سنة 2021 ب :

- « تعبئة مبلغ 1,5 مليار درهم، من خلال السحب على خط اعتماد بنكي على المدى الطويل، لمدة 15 سنة بسعر فائدة قابل للمراجعة سنوياً ؛
- « التعاقد بشأن خطوط اعتماد بنكية جديدة على المدى الطويل، بمبلغ 3,35 مليار درهم.

الإقتراض السندي

بعد أن أنهى الصندوق بنجاح الإصدار السندي الأول البالغ 2 مليار درهم خلال شهر دجنبر 2020، والذي يندرج في إطار برنامج السندي الجديد بمبلغ 9 مليار درهم المصادق عليه من طرف مجلس الإدارة خلال إجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، شرع الصندوق خلال الربع الأخير من سنة 2021، في إعداد السحب السندي الثاني. وقد تكلل هذا الإصدار السندي البالغ مليار درهم، والذي إمتدت فترة إكتتابه من 3 إلى 7 يناير 2022، بالنجاح حيث تم إكتتاب المبلغ بالكامل، مما يعكس الإهتمام والثقة التي يضعها السوق في سندات الصندوق ويعمل على تمكين البنك من تعزيز توازن ميزانيته، لاسيما من خلال التحسين الأمثل لمطابقة الأصول والخصوم.

وقد هم مبلغ مليار درهم، المحصل عليه في نهاية التخصيص، سندات عادية غير مدرجة، على مدة 15 سنة، ويطبق عليها سعر فائدة قابل للمراجعة سنوياً ومؤشر على متوسط سعر الفائدة المرجح بين البنوك (TMPI) لمدة 6 أشهر.

ويبين الجدول التالي تفاصيل نتائج هذا الإصدار السندي حسب صنف المستثمرين:

الإكتتاب / التخصيص	شطر وحيد بمعدل متغير
مبلغ الإكتتاب (بملايين الدراهم)	1 000
المبلغ المخصص (بملايين الدراهم)	1 000
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	625
مؤسسات الائتمان	375
مقاولات التأمين وهيئات التقاعد والإحتياط	-
نسبة الرضى	100%

يرمى هذا الإصدار، الذي يبدأ تاريخ استخدامه في 12 يناير 2022 إلى تحقيق الأهداف التالية:

- « تحقيق كلفة تمويل أمثل على مدد طويلة ؛
- « الإستجابة لحاجيات تدبير أصول وخصوم الصندوق ؛
- « تأكيد تموقع الصندوق بإصداراته المنتظمة.

إقتراض على المدى القصير

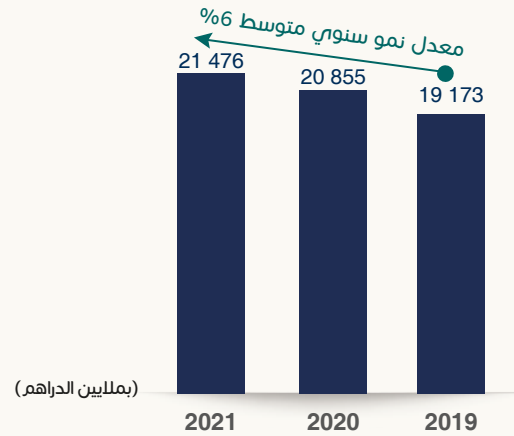
ومن أجل تدبير أمثل للسيولة والكلفة، وإستجابة لبعض الحاجيات الزرفية، لجأ الصندوق خلال سنة 2021 إلى موارد إنتقالية على المدى القصير لاسيما من خلال تسبيقات على السوق ما بين الأبنك.

وبلغ الحجم الإجمالي لهذه الموارد، في متم سنة 2021، ما قدره 900 مليون درهم، وذلك في إنتظار تحويلها إلى موارد على المدى الطويل، خصوصا بواسطة إصدارات سندية.

تطور بنية الدين

تميز تطور جاري الديون بمنحى تصاعدي خلال الفترة 2019-2021، مما يعكس تزايد اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإحتياجات المتزايدة لنشاط الصندوق.

وهكذا، إنتقل جاري الدين من 19,2 مليار درهم في 31 دجنبر 2019 إلى 21,5 مليار درهم في 31 دجنبر 2021، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 6% خلال هذه الفترة.

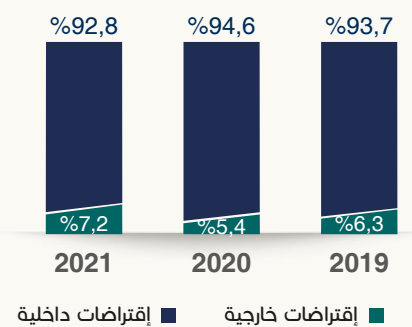
تطور جاري الإقتراضات²

بنية الدين حسب المصدر

يُظهر تحليل بنية الدين حسب المصدر، هيمنة موارد السوق الداخلي على السوق الخارجي، حيث تشكل حصة الإقتراضات الداخلية نسبة 92,8% في 31 دجنبر 2021. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن حصة الإقتراضات الخارجية سجلت إرتفاعا في مجموع ديون الصندوق، حيث إنتقلت من 5,4% عند متم سنة 2020 إلى 7,2% في متم 2021، لاسيما نتيجة تعبئة 50 مليون أورو لدى الوكالة الفرنسية للتنمية خلال سنة 2021.

كما يوضح تطور بنية الدين، إستراتيجية تنويع الموارد المالية للصندوق والتي تتوجه أكثر فأكثر، نحو المؤسسات المالية للتنمية، للإستفادة من الفرص التي يوفرها السياق الإيجابي على مستوى شروط معدلات الفائدة وتغطية مخاطر الصرف.

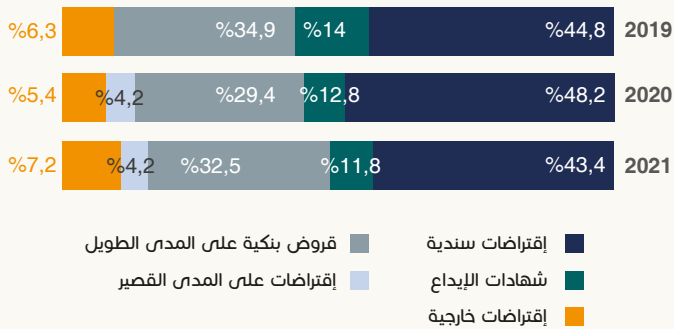
توزيع جاري الإقتراضات حسب المصدر



توزيع الدين حسب صنف الإقتراض

في متم سنة 2021، يتكون دين الصندوق أساسا من الإقتراضات السندية والتي يشكل جاريها 44,3% من مجموع الدين، متبوعة بالقروض البنكية على المدى الطويل وشهادات الإيداع والتي بلغت حصصها من جاري الديون، على التوالي، 32,5% و 11,8%. وأخيرا، شكلت الإقتراضات الخارجية والإقتراضات على المدى القصير على التوالي 7,2% و 4,2% من جاري الدين في 31 دجنبر 2021.

توزيع الدين حسب صنف الإقتراض



يؤكد تطور جاري الديون حسب صنف الإقتراض هيمنة حصة الموارد على المدى الطويل على حساب الموارد على المدى المتوسط والقصير.

ويعكس تطور بنية الدين حسب صنف الإقتراض، الإستراتيجية المالية للصندوق التي تركز على تنويع الموارد على المدى المتوسط والطويل مع التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحقيق كلفة تمويل أمثل. وبالفعل، بلغت حصة الإقتراضات السندية والقروض البنكية على المدى الطويل مستويات مماثلة خلال الفترة من 2019 إلى 2021، وشكلت ما يقرب من 77% من الجاري الإجمالي في 31 دجنبر 2021. وفيما يتعلق بالقروض الخارجية، فقد عرف جاريها إرتفاعا لتصل إلى 7,2% من الجاري الإجمالي عند متم سنة 2021.

من جهته، عرف جاري شهادات الإيداع إنخفاضا، حيث إنتقل من 14% في 31 دجنبر 2019 إلى 11,8% في 31 دجنبر 2021.

بالإضافة إلى ذلك، لجأ الصندوق إلى موارد مؤقتة على المدى القصير، وشكل جاريها في متم سنة 2021 نسبة 4,2% من جاري الديون، أي مستوى مماثل للمستوى المسجل في 31 دجنبر 2020.

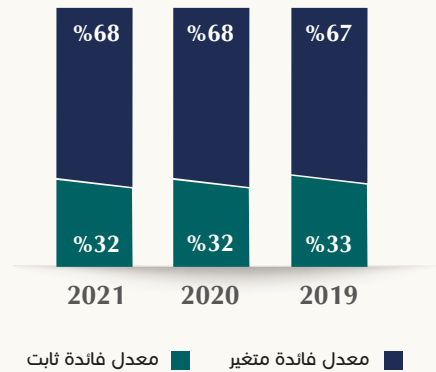
(2) : يشمل جاري الإقتراضات المبالغ الأصلية للإقتراضات دون إحساب الفوائد الجارية والغير مستحقة، وتغطية مخاطر الصرف، وفوارق الفائدة والتحويل.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يبين تحليل بنية الدين، في متم سنة 2021، هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة، حيث ظلت حصتها مستقرة خلال الفترة وشكلت 68% من إجمالي جاري الموارد في 31 دجنبر 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة يعكس إستراتيجية تمويل الصندوق التي، أخذاً بعين الاعتبار شروط السوق المالية من حيث التكلفة والمدة، تفضل تعبئة الموارد التي تتلاءم مع خصائص القروض الممنوحة للزبناء، وذلك من أجل ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة



2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق إلى غاية 31 دجنبر 2021 بما يلي :

- « إنخفاض حجم السحوبات والذي إنتقل من 3 510 مليون درهم سنة 2020 إلى 2 878 مليون درهم سنة 2021 ؛
- « مستوى تسديد الإقتراضات والذي مثل 47% من مجموع التوظيفات حيث بلغ 2 931 مليون درهم.

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات:

التوظيفات بملايين الدراهم	2020	2021	الحصة في 2021 ب %
تحويلات القروض	3 510	2 878	46%
تسديد الإقتراضات	1 836	2 931	47%
إقتراضات داخلية	1 725	2 822	45%
إقتراضات خارجية	111	109	2%
نفقات الميزانية	45	49	1%
نفقات أخرى (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الإسترداد....)	139	140	2%
منحة للدولة (مساهمة في صندوق كوفيد 19)	100	-	-
أداء الضريبة على الشركات	205	223	3,6%
الرصيد النهائي	39	24	0,4%
مجموع التوظيفات	5 874	6 245	100%

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2021

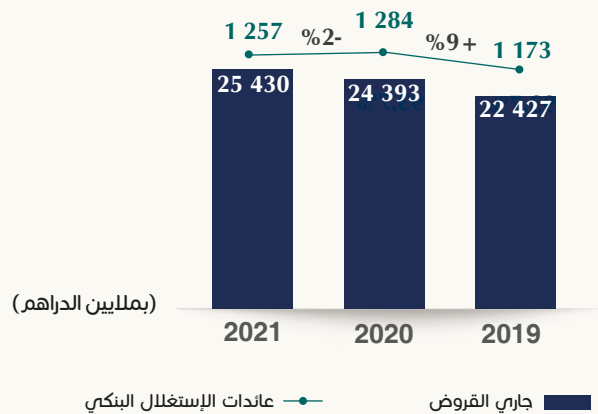
يوضح الجدول أسفله حسابات الصندوق التي تم حصرها في 31 دجنبر 2021 طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها وفي احترام للمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض :

1. مؤشرات الإستغلال

(بملايين الدراهم)

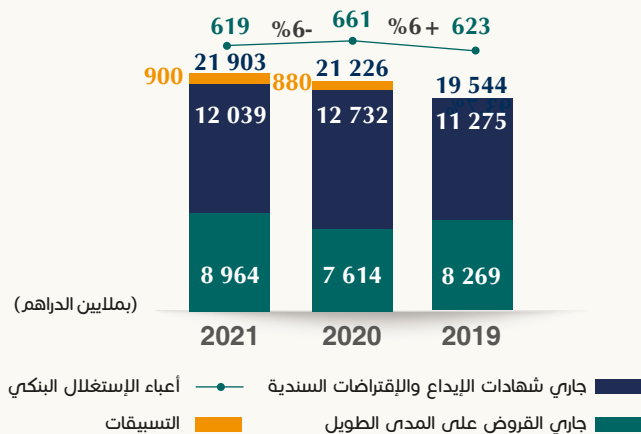
تغيرات 2020/2021	2021	2020	2019	حساب العائدات و التكاليف
-2%	1 257	1 284	1 173	عائدات الإستغلال البنكي
-6%	619	661	623	أعباء الإستغلال البنكي
2%	637	623	550	الناتج الصافي البنكي
--	59	59	59	الأعباء العامة للإستغلال
--	0	4-	1	كلفة المخاطر
--	19	112	11	أعباء غير جارية
3%	208	203	183	الضريبة على الشركات
35%	328	244	292	الناتج الصافي

عائدات الإستغلال البنكي



في 31 دجنبر 2021، بلغت عائدات الإستغلال البنكي 1 257 مليون درهم، مقابل 1 284 في 31 دجنبر 2020، بإنخفاض نسبته 2% وذلك بالرغم من تطور جاري القروض الذي إنتقل من 24 393 مليون درهم سنة 2020 إلى 25 430 مليون درهم سنة 2021، بإرتفاع نسبته 4%، أي ما يعادل مليار درهم، ومعدل إستخلاص بلغ 100%، الشيء الذي يمكن من احتساب مجموع الفوائد المتوقعة للسنة ضمن العائدات.

ويعود إنخفاض عائدات الإستغلال البنكي المسجلة، إلى تزامن أثر الحجم بمبلغ 82 مليون درهم، مع إنتقاص أثر معدل الفائدة بمبلغ 109 مليون درهم، الناجم عن إنخفاض معدل الفائدة الرئيسي ب 75 نقطة أساس سنة 2020. وبالتالي، أثر ذلك على معدلات الفائدة المتغيرة للجدول التعرف للقرض الممنوحة للجماعات الترابية، المطبق على جاري القروض وأيضا على الإلتزامات الجديدة.

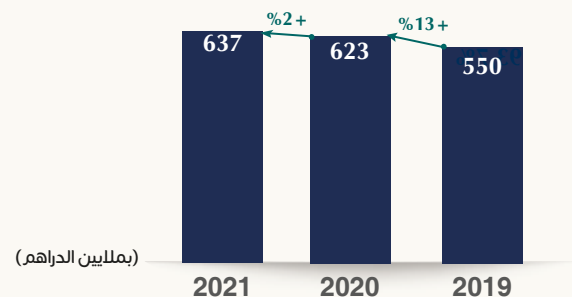


أعباء الإستغلال البنكي

تميزت سنة 2021 بانخفاض أعباء الإستغلال البنكي بنسبة 6% مقارنة بسنة 2020، وذلك على الرغم من الزيادة في جاري الإقتراضات التي سجلت زيادة قدرها 677 مليون درهم، منتقلة من 21 226 مليون في متم سنة 2020 إلى 21 903 مليون درهم عند متم سنة 2021. ويعكس هذا التطور مواصلة التحسن الأمثل لكلية موارد التمويل التي يعيها الصندوق، ولاسيما في إطار تفعيل إستراتيجيته المالية، المنفتحة على التمويل الدولي والرامية إلى تنويع وديمومة مصادر تمويله.

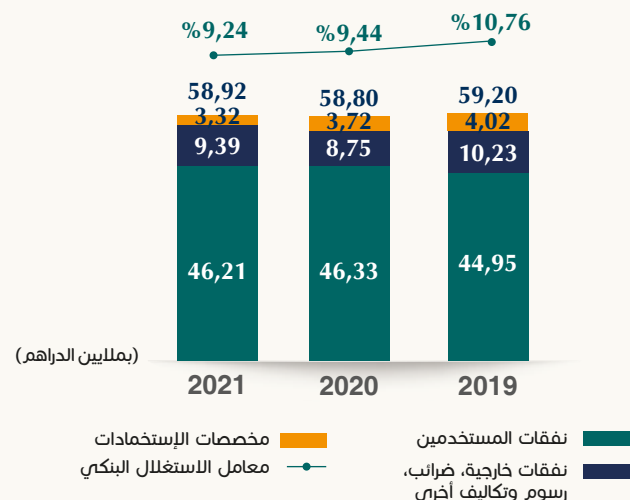
الناتج الصافي البنكي

نجم عن التطور المزدوج لعائدات الإستغلال البنكي وأعباء الإستغلال البنكي إرتفاع الناتج الصافي البنكي بنسبة 2% مقارنة مع متم سنة 2020، ليبلغ 637 مليون درهم في متم سنة 2021، مما يؤكد على جودة حقبة قروض البنك بالإضافة إلى مواصلة الحفاظ على كلفة موارد التمويل المعبئة في مستواها الأمثل.



الأعباء العامة للإستغلال

تمكن الصندوق من خلال مواصلة عقلنة مصاريف التسيير، من الإستمرار في التحكم في الأعباء العامة للإستغلال سنة 2021، والتي إستقرت في نفس المستوى المسجل سنتي 2019 و 2020. وتتكون الأعباء العامة للإستغلال أساسا من نفقات المستخدمين بنسبة 78%، والنفقات الخارجية بنسبة 16%، ومخصصات إستخدامات المستعقرات بنسبة 6%. وبالتالي، فقد واصل معامل الإستغلال تحسنه ليلج 9,24% في متم سنة 2021.

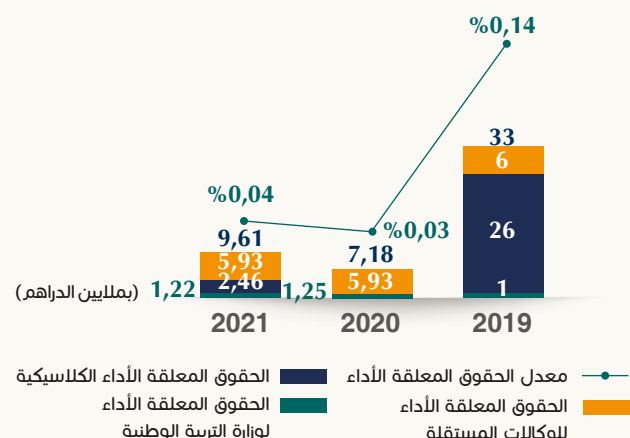


الحقوق المتعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

بلغت الحقوق المتعلقة الأداء 9,61 مليون درهم في 31 دجنبر 2021، مسجلة إرتفاعا قدره 2,43 مليون درهم مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وتتعلق بحقوق تاريخية قديمة تعود إلى ما قبل سنة 2021.

إن جودة حقوق الصندوق، والتي تم تأكيدها بإستمرار لعدة سنوات، وتأثيرها على إستقرار مخزون المؤن للحقوق المتعلقة الأداء، مكن من أن تبلغ كلفة مخاطر القرض عند مستوى شبه منعدم، كما هو موضح في الجدول التالي:

بملايين الدراهم	2021	2020	2019	
مخصصات المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (1)	0,47	0	2,28	
إسترجاع المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (2)	0,02	3,65	1,31	
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	0,45	3,65-	0,97	



مؤن المخاطر العامة

ومن أجل ضمان حماية ضد بعض المخاطر العامة، قام الصندوق خلال سنة 2021 بإحداث مخصصات صافية للمؤن بمبلغ 24,13 مليون درهم ليصل بذلك الحجم الإجمالي لمؤن المخاطر العامة إلى 51,70 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي إحترام للقوانين الجبائية المعمول بها، تمت إعادة إدماج هذه المؤن كليا في قاعدة إحترساب الضريبة على الشركات.

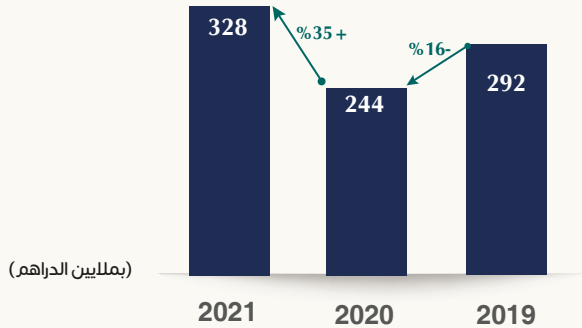
الناتج الصافي

وأخذا بعين الإعتبار للعناصر التي تم عرضها أعلاه، وخاصة :

« إرتفاع الناتج الصافي البنكي بنسبة 2% ؛

« مواصلة التحكم في الأعباء العامة للإستغلال ؛

« جودة حقبة الزبون.



فإن الناتج الصافي بلغ 328 مليون درهما في 31 دجنبر 2021، مسجلا إرتفاعا بنسبة 35% مقارنة مع سنة 2020. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى سبيل المقارنة، ينبغي مقارنة الناتج الصافي المسجل سنة 2021 مع ذلك المسجل سنة 2019 والبالغ 292 مليون درهم، حيث تميز الناتج الصافي لسنة 2020 بإحترساب مساهمة الصندوق بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	2019	2020	2021	الخصوم	2019	2020	2021
قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة	74	26	24	البنك المركزي والخزينة العامة	0	0	0
حقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة لها	1	0	1	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة	8 333	8 597	9 959
حقوق على الزبناء	23 198	25 208	26 183	سندات دين صادرة	10 406	11 851	11 187
أصول أخرى	229	235	301	خصوم أخرى	49	47	34
مستعقرات	51	48	45	الأموال الذاتية والمماثلة	4 765	5 022	5 374*
المجموع	23 553	25 517	26 554	المجموع	23 553	25 517	26 554

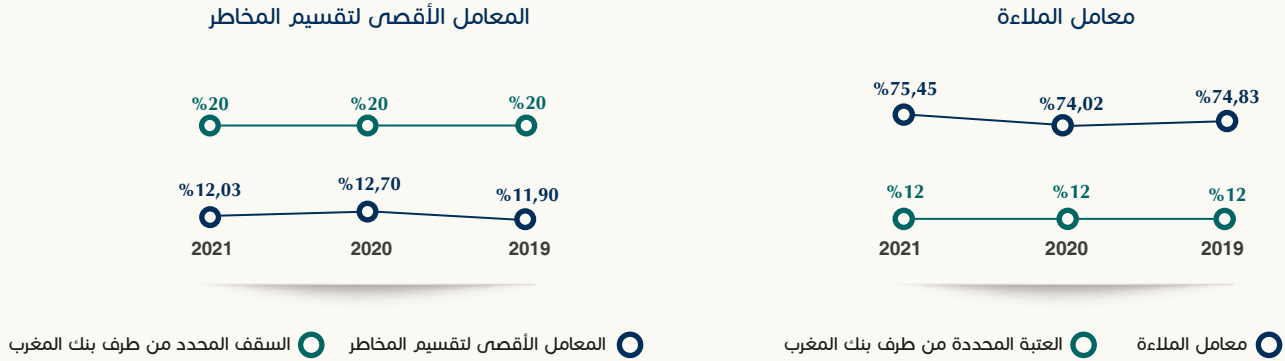
(*) يتضمن مؤن للمخاطر العامة بمبلغ 51,70 مليون درهم.

يتضح من خلال تحليل بنية الحصيلة أن الأصول، والتي بلغ حجمها 26 554 مليون درهم، والتي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت إرتفاعا يفوق مليار درهم والذي يعزى أساسا إلى مستوى السحوبات التي فاقت 2,8 مليار درهم خلال سنة 2021.

وتتميز بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الإقتراضات على المدى القصير والمتوسط والطويل وسندات الدين الصادرة والتي تمثل 80% من مجموع الحصيلة.

3. المعايير القانونية

حرص الصندوق على احترام المعايير الإحترازية التي يملئها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات الائتمان وإلى تغطية المخاطر، كما يتضح من خلال المؤشرات التالية :

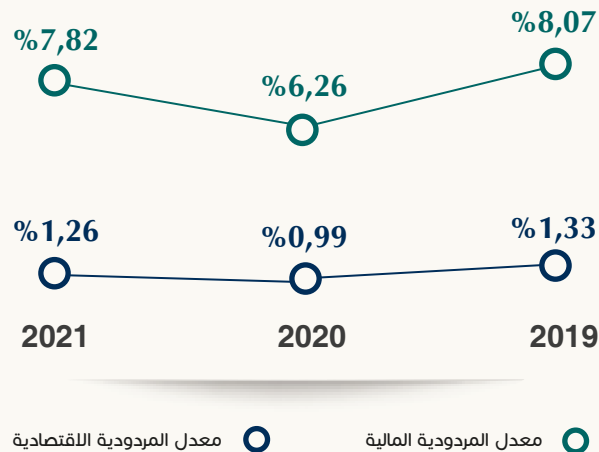


4. مؤشرات المردودية

بملايين الدراهم	2021	2020	2019
الناتج الصافي	328	244	292
الأموال الذاتية (خارج الإقتراضات السندية التابعة)	4 374	4 022	3 765
متوسط الأموال الذاتية ³ (خارج الإقتراضات السندية التابعة)	4 198	3 894	3 614
معدل المردودية المالية	%7,82	%6,26	%8,07
الناتج الصافي	328	244	292
مجموع الحصيلة	26 554	25 517	23 553
متوسط مجموع الحصيلة ⁴	26 036	24 535	21 972
معدل المردودية الإقتصادية	%1,26	%0,99	%1,33

(3) : (متوسط الأموال الذاتية (خارج الإقتراضات السندية التابعة) للسنة N-1 + متوسط الأموال الذاتية (خارج الإقتراضات السندية التابعة) للسنة N) / 2
 (4) : (مجموع الحصيلة للسنة N-1 + مجموع الحصيلة للسنة N) / 2

بلغ معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الإقتصادية على التوالي، %7,82 و %1,26 عند متم سنة 2021، مقابل %6,26 و %0,99 عند متم سنة 2020. ويعود إرتفاعهما بالأساس إلى إرتفاع الناتج الصافي.



5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2021



الحسابات الإجتماعية

إلى غاية 31 دجنبر 2021



31 ديسمبر 2020		31 ديسمبر 2021		حساب العائدات والتكاليف	
(بالف الدراهم)					
1 283 902	1 256 736	عائدات الإستغلال البنكي			
1 846	1 890	الفوائد والذو و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان			
1 282 056	1 254 846	الفوائد والذو و العائدات المماثلة على العمليات مع الزبائن			
-	-	الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين			
-	-	العائدات على سندات المكيكة وشهادات الصكوك			
-	-	العائدات على سندات المضاربة والمشاركة			
-	-	العائدات على مستغفقات للقرض- إيجار وكلاء			
-	-	العائدات على مستغفقات معطلة لإجارة			
-	-	العمولات على تقديم الخدمة			
-	-	العائدات البنكية الأخرى			
-	-	تحويل أرباح إيداعات إستثمار محصل عليها			
661 190	619 309	أرباح الإستغلال البنكي			
293 104	252 885	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان			
-	-	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبائن			
367 878	366 403	الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها			
-	-	تكليف على سندات المضاربة والمشاركة			
-	-	التكاليف على المستغفقات للقرض- إيجار وكلاء			
-	-	التكاليف على المستغفقات المعطلة لإجارة			
209	221	التكاليف البنكية الأخرى			
-	-	تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها			
622 712	637 426	الناتج الصافي البنكي			
4 204	2 193	عائدات الإستغلال غير البنكي			
112	178	أرباح الإستغلال غير البنكي			
58 796	58 919	التكاليف العامة للإستغلال			
46 333	46 210	تكليف المستخدمين			
825	838	الضرائب والرسوم			
5 093	5 106	التكاليف الخارجية			
2 830	3 441	التكاليف العامة الأخرى للإستغلال			
3 717	3 325	مخصصات الإستخدامات ومؤون المستغفقات غير المجسدة والمجسدة			
13 950	26 594	مخصصات المؤون والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل			
11	468	مخصصات المؤون غير الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معطلة الأداء			
-	-	مخصصات أخرى المؤون			
13 939	26 126	إسترجاع المؤون والإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة			
5 152	2 011	إسترجاع المؤون غير الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معطلة الأداء			
3 652	16	الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة			
-	-	إسترجاعات المؤون الأخرى			
1 500	1 995	الناتج الأخرى			
7	236	العائدات غير الحادية			
112 370	19,211	التكاليف غير الحادية			
446 846	536 964	الناتج قبل أداء الضرائب			
203 085	208 484	الضرائب عن الناتج			
243 762	328 481	الناتج الصافي			

(1) جاري بنك المغرب إلى N/12/31
(2) إفتراضيا غير محدد
(3) انظر عقد الديون التابعة

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	عائدات سندات الملكية
عائدات محصل عليها	أصناف السندات
	سندات التوظيف
	سندات المساهمة
	مساهمات في الشركات المرتبطة
	سندات نشاط الحقيبة
	توظيفات ممالة
	المجموع

للاشئ

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	العمولات
المبلغ	عمولات محصل عليها
-	على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-	على عمليات مع الريباء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السبدية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتجات التأمين
-	على خدمات أخرى
221	العمولات المحقوقة
66	على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-	على عمليات مع الريباء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السبدية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتجات التأمين
-	على خدمات أخرى

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	العائدات والأعباء
31 دجنبر 2020	العائدات
-	الربح على سندات المعاملات
-	زائد القيمة على بيع سندات التوظيف
-	إسترداد المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف
-	الربح على عائدات مشتقة
-	الربح على عمليت الصرف
-	الأعباء
-	الخسارة على سندات المعاملات
-	نقص القيمة على بيع سندات التوظيف
-	مخصصات المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف
-	خسارة على عائدات مشتقة
-	خسارة على عمليات الصرف
-	النتيجة

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	الأعباء العامة للإستغلال
المبلغ	نفقات المستخدمين
46 210	الضرائب والرسوم
838	أعباء خارجية
5 106	أعباء عامة أخرى للإستغلال
3 441	مخصصات الإستخدامات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة
3 325	
58 919	المجموع

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	عائدات وأعباء أخرى
المبلغ	عائدات وأعباء بنكية أخرى
-	عائدات بنكية أخرى
221	أعباء بنكية أخرى
-	عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية
2 193	عائدات إستغلال غير بنكية
178	أعباء إستغلال غير بنكية
26 594	مخصصات مؤن لخسارة على حقوق غير مسترجعة
2 011	إسترجاع مؤن على حقوق مستثمدة
-	عائدات وأعباء غير جارية
236	عائدات غير جارية
19 211	أعباء غير جارية

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية
	توزيع حسب قطب النشاط
النتيجة قبل الضريبة	قطب النشاط
536 964	نشاط بنكي
-	أنشطة أخرى
536 964	المجموع
	توزيع حسب المنطقة الجغرافية
النتيجة قبل الضريبة	المنطقة الجغرافية
536 964	المغرب
-	مناطق أخرى
536 964	المجموع

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	قيم و ضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة
مبلغ الحقوق أو الالتزامات بالتوقيع المعطاة بالتغطية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الالتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطاة
-	البينة المعتمدة الصافية
-	أديبات الخزينة والغير الممالة
-	سندات أخرى
380 000	الرهون
-	قيم و ضمانات عينية أخرى
380 000	المجموع
مبلغ الديون أو الالتزامات بالتوقيع المحصل عليها بالتغطية	قيم وتأمينات معطاة كضمانة
مبلغ الحقوق أو الالتزامات المحصل عليها بالتوقيع	البينة المعتمدة الصافية
-	أديبات الخزينة والغير الممالة
-	سندات أخرى
-	الرهون
-	قيم و ضمانات عينية أخرى
	المجموع

للاشئ

توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية					
شهر واحد و 0	ما بين 1 و 3 اشهر	ما بين 3 اشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الأصول					
24 822	-	-	-	-	24 822
حقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات الممثلة لها	39 341	785 732	1 406 536	9 516 485	13 702 294
حقوق على الريباء	-	-	-	-	-
سندات الدين	-	-	-	-	-
ديون تابعة	-	-	-	-	-
قروضي إيداع وما يمثلها	-	-	-	-	-
المجموع	64 163	785 732	1 406 536	9 516 485	25 475 211
الخصوم					
694 002	439 645	612 329	3 127 022	4 991 087	9 884 084
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمؤسسات الممثلة لها	461 333	1 676 267	4 361 067	4 473 466	11 038 800
ديون تجاه الريباء	-	-	-	-	1 000 000
سندات ديون صادرة	-	-	-	-	-
اقتراضات تابعة	-	-	-	-	-
المجموع	760 669	900 978	2 288 595	7 488 088	21 902 884

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)					تمركز المخاطر حول نفس المستفيد
العدد	المبلغ الإجمالي للمخاطر	فروض عن طريق السحب	فروض بالتوقيع	مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأموال الذاتية	مبلغ السندات التدخل عليها في رأسمال المستفيد
2	6 233 108	5 164 221	1 068 887	-	-

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية
المبلغ	الحصيلة
-	الأصول
-	قيم بالصدوق، الالبان المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية
-	حقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات الممالة لها
-	حقوق على الريباء
-	سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار
-	أصول أخرى
-	سندات المساهمة وتوظيفات ممالة
-	حقوق تابعة
-	مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء
-	مستعقرات غير مجسدة ومجسدة
1 986 552	الخصوم
-	الالبان المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية
1 986 552	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات الممالة لها
-	ودائع الريباء
-	سندات الدين الصادرة
-	خصوم أخرى
-	امدادات صديق مخصصة وصلايق خاصة للضمان
-	ديون تابعة
المبلغ	خارج الحصيلة
-	إلتزامات معطاة
3 108 741	إلتزامات محصل عليها

هامش الفائدة		
(بالاف الدراهم)		
31 دجنبر 2021	31 دجنبر 2020	
1 256 736	1 283 902	الفوائد المحصل عليها
1 890	1 846	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 254 846	1 282 056	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
-	-	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق
619 088	660 981	الفوائد المدفوعة
252 685	293 104	فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-	-	فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء
366 403	367 878	فوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة
637 647	622 921	المجموع

توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية

31 دجنبر 2021 (بالاف الدراهم)	توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية
	توزيع حسب قطب النشاط
النتيجة قبل الضريبة	قطب النشاط
536 964	نشاط بنكي
-	أنشطة أخرى
536 964	المجموع
	توزيع حسب المنطقة الجغرافية
النتيجة قبل الضريبة	المنطقة الجغرافية
536 964	المغرب
-	مناطق أخرى
536 964	المجموع

تخصيص النتائج خلال السنة			
31 ديسمبر 2021 (بالآلاف الدراهم)			
أ - مصدر النتائج المخصصة	المبلغ	ب - تخصيص النتائج	المبلغ
قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2021/04/13	-	الإحتياطيات القانونية	-
تحويل من جديد	-	الأرباح	-
النتائج الصافية في انتظار تخصيص	243 762	تخصيصات أخرى	243 762
النتائج الصافية للسنة	-	الخصم من الأرباح	-
الخصم من الأرباح	-	خصومات أخرى	-
المجموع أ	243 762	المجموع ب	243 762

النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة			
(بالآلاف الدراهم)			
31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	
4 322 666	3 994 185	3 750 423	الأموال الذاتية والمماثلة
-	-	-	يجب خصمها - المبلغ المتعلق بصندوق مواكبة الجماعات الترابية
4 322 666	3 994 185	3 750 423	الأموال الذاتية والمماثلة الصافية
637 426	622 712	550 146	عمليات ونتائج السنة
536 864	446 846	474 682	عائدات صافية بئكية
208 484	203 085	182 917	النتيجة قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب على النتيجة
328 481	243 762	291 765	الأرباح الموزعة
-	-	-	النتائج غير الموزعة
-	-	-	(الموضوعة في الإحتياطيات أو في انتظار التخصيص)
-	-	-	النتيجة حسب السند (بالدرهم)
-	-	-	النتيجة الصافية حسب السهم أو الحصة
-	-	-	الربح الموزع حسب السهم أو الحصة
-	-	-	المستخدمين
-	-	-	مبلغ الرواتب الخام للسنة
92	96	100	متوسط عدد المستخدمين خلال السنة

تواريخ وأحداث مستقبلية			
(بالآلاف الدراهم)			
أ - تواريخ	تاريخ الختم (1)	تاريخ وضع البيانات المالية (2)	
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021 فبراير 2022
	(1) تبرير في حالة تغير تاريخ ختم السنة المالية		
	(2) تبرير في حالة تجاوز التاريخ القانوني لثلاثة أشهر المتوصى عليه لإعداد البيانات المالية		
أ. أحداث مستقبلية لختم السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الأول للبيانات المالية			
تواريخ	بيان الأحداث		
	إلحاقية		
	بسيطة		

لانشي

عدد المستخدمين		
(بالآلاف)		
عدد المستخدمين	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم	81	93
المستخدمين المزاويلين	91	93
المستخدمين ممائل لدوام كامل	91	93
المستخدمين الإداريين والتفنيين (مماثل لدوام كامل)	-	-
المستخدمين المخصصين لهام بئكية (مماثل لدوام كامل)	-	-
الاطر (مماثل لدوام كامل)	83	85
المستخدمين (مماثل لدوام كامل)	8	8
من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج	-	-

سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها أو إيداعها			
(بالآلاف الدراهم)			
سندات	عدد الحسابات		
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2020

السندات التي تكون المؤسسة الوديع لها
سندات يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تكون المؤسسة الوديع لها
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير
أصول أخرى تكون المؤسسة الوديع لها
أصول أخرى يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير

الشبكة		
(بالآلاف)		
الشبكة	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020

شبابيك دائمة
شبابيك دورية
موزع أنوميانيكي لينك شباك أنوميانيكي لينك
فروع ووكلات بالخارج
ممثليات ومكاتب بالخارج

حسابات الزبناء		
(بالآلاف)		
حسابات الزبناء	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020

الحسابات الجارية
حسابات الشبكات للفرغابة الفاطنين بالخارج
حسابات شبكات أخرى
حسابات شراء الفواير
حسابات التوفير
حسابات لأجل
أذنيات الصندوق
حسابات أخرى للإيداع

المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجابية الصافية	
31 ديسمبر 2021 (بالآلاف الدراهم)	
العناوين	المبلغ
أ - النتيجة المحاسبية الصافية	328 481
الربح الصافي	328 481
الخسارة الصافية	-
أ - إعادة الإدماجات الجابية	256 988
1- الجارية	29 294
أعاء تعلق بالسنوات المالية السابقة	166
أعاء كراج الاستغلال	566
فارق تحويل الخصوم	1 978
مؤن من أجل المخاطر العامة	26 126
مؤن من أجل الحقوق المعطلة الأداء	468
2- الغير الجارية	227 694
الضريبة على الشركات	208 484
المساهمة الإجتماعية للناضن	19 211
أعاء أخرى غير جارية	0
-	-
-	-

III- التخفيضات الجابية	
1- الجارية	
استرجاع المؤن من أجل المخاطر العامة	22 000
استرجاع المؤن من أجل الحقوق المعطلة الأداء	1 995
5/1 المساهمة لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19	4
-	20 000
-	-
2- الغير الجارية	-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-

المجموع	
IV- النتيجة الجابية الصافية	
الربح الجابي الخام (أ)	22 000
الخسارة الجابية الخام (ب)	563 469

V- تحويلات العجز المسبوبة إلى (C) *	
السنة 4- N	
السنة 3- N	
السنة 2- N	
السنة 1- N	

VI- النتيجة الجابية الصافية	
ربح جبابي صافي (أ - C)	563 469
أو	563 469
عجز جبابي صافي (ب)	

VII- مجموع الاستخدامات المؤجلة جابيا	
VIII- مجموع العجز الجبابي الذي سيتم تحويله	

السنة 4- N
السنة 3- N
السنة 2- N
السنة 1- N

(*) في حدود مبلغ الربح الجبابي الخام (A)

إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب	
31 ديسمبر 2021 (بالآلاف الدراهم)	
إحتساب النتيجة	المبلغ
النتيجة الجارية لحساب العائدات والألعاء	555 939
(+) إعادة الإدماج الجبابي للعمليات الجابية	29 294
(-) الخصم الجبابي للعمليات الجارية	22 000
(=) النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة	563 233
(-) الضريبة النظرية على النتيجة الجارية	208 396
(=) النتيجة الجارية بعد الضريبة	354 837
أ. بيانات حول النظام الجبابي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقضيات القانونية الخاصة	

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة				
النوع	الرصيد	العمليات المحاسبية للسنة	التصريح بالضريبة	رصيد
	عند بداية السنة (1)	(2)	على القيمة المضافة للسنة (3)	عند آخر السنة (4=3-2+1)
أ-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها	14 686	165 482	169 537	10 632
ب-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم إستردادها على الألعاء	15 942	64 008	65 615	14 336
ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب أدائها أو فروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب)	1257	101 474	103 922	3 704

توزيع الرأسمال				
31 ديسمبر 2021 (بالآلاف الدراهم)				
مبلغ الرأسمال :	1 000 000			
الرأسمال المكتتب الغير مطلوب :	-			
القيمة الإسمية للسند :				
أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين	عنوان	عدد السندات المحفوظ بها	حصة الرأسمال الحق في التصويت	نسبة (%)
الدولة		السنة الماضية	السنة الحالية	
				100
المجموع				100

وضعية الحقوق المععلقة الأداء والمؤن المتعلقة بها في 2021/06/30				
(بالآلاف الدراهم)				
31 ديسمبر 2021		31 ديسمبر 2020		
الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن	
القروض الكلاسيكية				
-	-	-	-	ديون مشكوك فيها مسبقا
8 387	5 812	5 927	5 344	ديون مشكوك فيها
8 387	5 812	5 927	5 344	ديون معرضة للخطر
المجموع الفرعي 1				
قروض وزارة الترية الوطنية				
-	-	-	-	ديون مشكوك فيها مسبقا
1 227	208	1 253	212	ديون مشكوك فيها
1 227	208	1 253	212	ديون معرضة للخطر
المجموع الفرعي 2				
المجموع العام		9 614	6 020	7 180
		5 556	1 253	212

نظام التدبير الشامل للمخاطر



1. التدبير المندمج للمخاطر

1.1 مبادئ مراقبة وحكمة تدبير المخاطر

تتركز حكمة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على:

- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإبلاء الأولوية لتدبير المخاطر ؛
- الإخطار القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل ؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم ؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بها لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1 بنية وحكمة تدبير المخاطر

تتولى الهيئات التالية حكمة وتدبير المخاطر:

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي يتبناها لهذا الغرض.

ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم :

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الإقتصاد والمالية ؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الإجتماعية ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء ؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ؛
- أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومترين على الأقل في السنة.

يخض مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفة إستشارية.

لجنة التدقيق والمخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الإئتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير بوصفه رئيسا :

- والي المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) ;
- مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الإقتصاد والمالية).

وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

هيئة التسيير

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر ودراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المبنقة عن مجلس الإدارة، الجواب الرئيسية للطلبات الكبرى الإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أشغالها لمجلس الإدارة عقب كل إجتماع.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للعامل،المدير العام للصندوق بوصفه رئيسا :

- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية ;
- ممثلان معينان من طرف وزارة الإقتصاد والمالية ;
- ممثل معين من طرف مدير صندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تكلف لجنة المخاطر الداخلية والتي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق على الخصوص بما يلي:

• ضمان تتبع تفعيل الإستراتيجية العامة لتدبير مخاطر الصندوق والتأكد من تفعيلها ;

• التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع القواعد القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل وكذا مع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ;

• ضمان تتبع وتقييم آليات الوقاية من المخاطر الموضوعة من طرف الصندوق ;

• الحرص على تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وكذا توصيات المتدخلين في المراقبة الخارجية في مجال التتبع بالمخاطر ;

• دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها للخبر.

لجنة مطابقة الأصول والخصوم ALCO

تكمن إختصاصات لجنة مطابقة الأصول والخصوم، والتي يرأسها العامل، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي في:

• إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الموارد الذاتية...) طبقا للتوجيهات الإستراتيجية لمجلس الإدارة وللمقتضيات التشريعية والتنظيمية ;

• تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزئنا ;

• تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدل الفائدة و مخاطر السيولة ;

• الحرص على توازنات حصيلة البنك ;

• تقييم آثار إطلاق منوجات جديدة، أو أي نشاط جديد تتضمن مخاطر تتعلق بمعدل الفائدة أو السيولة، على الوضعية المالية للبنك ;

• تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر الصرف) على ضوء الحدود الداخلية والقانونية المحددة من طرف البنك ;

• المصادقة على الإتفاقيات وطرق تدفق معدلات الفائدة.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصداقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

التدقيق الداخلي

تكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق.

وتحرص هذه الوحدة على إيجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتتبع إجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

وظيفة المطابقة

تكلف وظيفة المطابقة بتتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المطبقة في الصندوق.

كما تتكلف بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات المطبقة على مستخدمي الصندوق.

2. التعرض للمخاطر

تتعلق المخاطر المرتبطة بأنشطة صندوق التجهيز الجماعي بما يلي:

مخاطر القرض : خطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

مخاطر السيولة : خطر عدم قدرة الصندوق تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند إستحقاقها. يمكن حدوث طلبات سيولة حينما يصبح الدين مستحقا وكذا على إثر إنفاق قرض.

مخاطر معدلات الفائدة : يمكن أن تنجم مخاطر معدلات الفائدة عن آثار تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله وقيمته الإقتصادية.

مخاطر عملياتية : مخاطر خسائر ناجمة عن قصور، أو فشل مرتبط بالمساطر، أو الموارد البشرية، أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

مخاطر عدم المطابقة : تتعلق بمخاطر تعرض المؤسسة لمخاطر السمعة، وخسارات مالية او عقوبات بسبب عدم تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية، والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطتها، أو قواعد السلوك.

مخاطر الصرف : تنجم عن تقلبات معدلات الصرف.

1.2 مخاطر القرض

يتعرض صندوق التجهيز الجماعي لمخاطر القرض بسبب نشاط منح القروض.

السياسة العامة للقروض

يشترط الصندوق على زبائنه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الإستثمار، ما عدا في حالات إستثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.

وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.

يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

إتخاذ القرار

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوي الخطر المحدد نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.

تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الإقتصاد والمالية.

مسلسل تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون.

يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الإستثمار وتركيبته المالية.

يهم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.

في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.

وبناء على هذه الإيجاباات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الإقتراضية للجماعة الترابية.

ويتضمن إحساب قدرة الإقتراض المبادئ التالية:

- قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوي الإذخار الذي تم إستخلاصه ;
- لا يجب أن يتجاوز الإذخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الإذخار الخام ;
- لا يجب أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة إستثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوي المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على :

- تحليل محتوى ملف الزبون : معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.
- تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي.
- تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المعلقة الأداء تجاه الصندوق.
- وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع والمقبولة من طرف الجمعيع.
- القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، وإقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر المزمع إتخاذها.

الشروط العامة لمنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، ترافق الأقساط السنوية لقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي:

- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقترض ;
- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في متم دجنبر 2021 :

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 7 049 010 ألف درهم، وتكونت بنسبة 84% من مخاطر القرض، و16% من المخاطر العملياتية.

وفي إطار احترام للمتطلبات الإحترازية، بلغ معدل الملاءة 75,45%، فيما بلغ معدل **TIERONE 61,26**%, ليعكس بذلك المستوى الجيد لملاءة المؤسسة.

تحليل حقبية القروض

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تشكل 99,84% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 26 190 008 ألف درهم في 31 دجنبر 2021. وبلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء في 31 دجنبر 2021 ما قدره 371 556 371 ألف درهم.

تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 31 دجنبر 2021، تشير إلى أن 63,8% من الحجم الإجمالي، تهم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض

تتولى مديرية المحاسبة والإجراء، مهمة تدبير وإحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء.

يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية، بنسبة 20%.

تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

معامل تقسيم المخاطر

يحرص الصندوق باستمرار على إحترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.

في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتية وكذا مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على إحترام معامل تقسيم المخاطر والذي تتم متابعته أيضا من طرف مديرية المحاسبة والإجراء.

بلغ معامل تقسيم المخاطر في 31 دجنبر 2021، حسب مقتضيات الدورية لبنك المغرب رقم 08/G/2012 نسبة 12,03%، حيث ظل تحت العتبة القانونية المحددة من طرف بنك المغرب.

وتطبقا للدورية التوجيهية رقم 02/G/2010 لبنك المغرب المتعلقة بممارسة إختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت إختبارات الضغط لتقييم درجة أهبة الصندوق لمواجهة هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج إختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويقدم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2 تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

يتكفل قسم مراقبة التدبير ومطابقة الأصول والخصوم، التابع للمديرية المالية، بتدبير الأصول والخصوم. تتكفل لجنة مطابقة الأصول والخصوم ALCO والتي يرأسها العامل، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي، بالتتبع العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة وبدراسة القرارات التي لها آثار على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

وضع البنك نظام قيادة لمخاطر الحصيلة على غرار مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، ومخاطر الصرف من شأنه أن يمكنه من تتبع تطورها بشكل متواصل حسب توجهات الأسواق المالية ونشاط البنك. ومن أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبنك، يحرص نظام تدبير الأصول والخصوم على:

- الحفاظ على مستوى سيولة كاف، يمكن البنك من مواجهة إلتزاماته في كل وقت وجعله في منأى عن أي أزمة محتملة ؛
- التأكد من أن المخاطر المرتبطة بأوضاع الصرف لن تقود إلى انخفاض هامش ربح البنك ؛
- ضمان إستقرار النتائج أمام تقلبات معدلات الفائدة، من خلال الحفاظ على هامش الفائدة والتحسين الأمثل للقيمة الإقتصادية للأموال الذاتية ؛
- توجيه إستراتيجية البنك في مجال إعادة التمويل.

مخاطر السيولة

يمكن تعريف مخاطر السيولة، بأنها مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء، في ظروف عادية، بإلتزاماته عند تاريخ إستحقاقها.

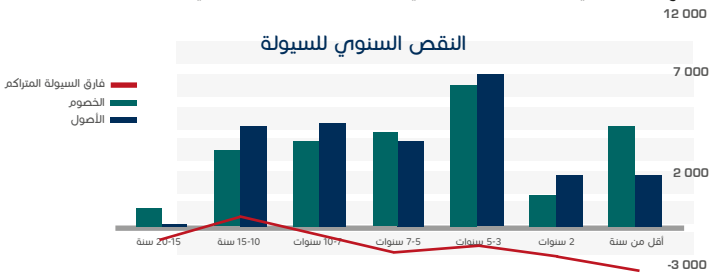
قد يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة التي يمكن أن تتخذ أحد الأشكال التالية:

- عدم قدرة المؤسسة على رفع الأموال اللازمة لمواجهة حالات غير متوقعة على المدى القصير، ولا سيما السحب الهام للإلتزامات التمويل الممنوحة للجماعات الترابية ؛
- عدم مطابقة الأصول والخصوم أو تمويل الأصول المتوسطة والطويلة المدى بخصوم قصيرة المدى.

المقاربة المعتمدة لحساب نقص السيولة :

يعتمد قياس هذه المخاطر على عناصر الحصيلة في تاريخ حصر معين، مصنفة حسب المدة المتبقية والتي تنطبق عليها قوانين التدفق وإتفاقيات مطابقة الأصول والخصوم. ويمكن النقص الثابت للتدفق من تحديد الفائض أو الحاجة إلى الموارد على المدى المتوسط / الطويل بغضبة غياب إنتاج جديد للأصول والخصوم.

يوضح الرسم البياني شكل نقص السيولة في 31 دجنبر 2021 على النحو التالي:



تدبير مخاطر معدلات الفائدة

تتعلق مخاطر معدلات الفائدة بمدى تأثير الحصيلة بالتغيرات المستقبلية لمعدلات الفائدة. ويتم تقييم هذه المخاطر من خلال مجموعة من التجارب للإختبار الضغط، لاسيما في إطار السيناريوهات القانونية الستة التالية:

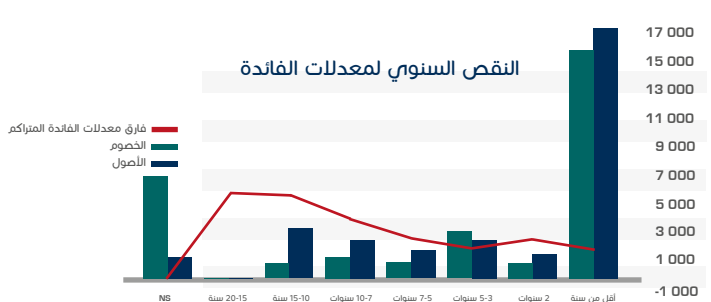
- السيناريو 1: الإنتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإرتفاع (+200 نقطة أساس) ؛
- السيناريو 2: الإنتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإرتفاع (200- نقطة أساس) ؛
- السيناريو 3: إرتفاع معدلات الفائدة القصيرة ؛
- السيناريو 4: إنخفاض معدلات الفائدة القصيرة ؛
- السيناريو 5: تسوية منحنى معدلات الفائدة ؛
- السيناريو 6: تنازل منحنى معدلات الفائدة.

يخضع تحليل وتقييم مخاطر معدلات الفائدة لمنطق مزدوج، ويتعلق الأمر بالحفاظ على هامش الفائدة والقيمة الإقتصادية للأموال الذاتية.

وقد إختار البنك المقاربة التي تدعى طريقة الإستحقاق في النظام الثابت. هذه المقاربة تكمن في تصفية جميع وضعيات الحصيلة الثابتة حسب خصائصها التعاقدية والإتفاقية.

« التعرض في 31 دجنبر 2021

يوضح الرسم البياني نقص معدلات الفائدة بالتدفقات في 31 دجنبر 2021 على النحو التالي:



وبلغ أثر السيناريوهات القانونية 8,40% على هامش الفائدة الصافية المتوقعة، و8,78% على القيمة الإقتصادية للأموال الذاتية.

مخاطر الصرف

ومن أجل التحسين ضد مخاطر الصرف، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة وذلك بمناسبة :

- المسحوقين اللذين قام بهما خلال سنة 2019 على خط إعتماذ تم التعاقد بشأنه سنة 2018 مع منح أموال أجنبي ؛
- سحب 50 مليون أورو سنة 2021.

للتدبير، فقد أخذت الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) على عاتقها تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الإقتراضات الخارجية المعينة من طرف الصندوق خلال سنوات التسعينات مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط إعتماذ.

3.2 المخاطر التشغيلية

التنظيم والحكامة

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لمقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلية متطور يمكن من:

- التأكد من مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والمحاسبية التي يصدرها ؛
- التأكد من أن العمليات تمت طبقا للقوانين الجاري بها العمل ووفق التوجيهات والنظم المحددة من طرف هيئة التدبير وهيئة الإدارة ؛
- الوقاية والتحكم في المخاطر المتعلقة بنشاطه من خلال مساطر محددة ومراقبة بإنتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر التشغيلية وتحصر على تتبع الإجراءات المتخذة لتعزيزه.

الإطار العام

إنخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام تدبير المخاطر التشغيلية قوي ودائم يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية :

« آلية تفويض التوقعات

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقعات مبنية على تحديد دقيق للشروط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات، وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية:

- جعل مبدأ التوقع المزدوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله ؛
- الفصل بين الشروع والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى ؛
- إعتماذ التعويض بشكل منتظم في حالة غياب أو تعذر شخص لضمان إستمرارية الخدمة.

« دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل المساطر العامة يغطي جميع الوظائف لمجالات القيادة والمهنة والدعم. وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001 V2008.

من جهة أخرى، مكن إدماج آلية نمذجة MEGA process من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكلا وسهلا للوائح لجميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة متطورة ومنتظمة.

« دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يمكن من التأكد من :

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسبية ؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات الإلتزام والقوانين المعمول بها ؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوقة بها وكاملة ومفهومة من طرف مستعمليها.

« دليل المراقبة الداخلية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يمكنه من السهر على إنتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعة وإلى إضفاء الطابع الرسمي لنقط المراقبة.

« مخطط إستمرارية النشاط

طبقا لمقتضيات الدورية رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الإلتزام والتوجيه رقم 47/G/2007 لبنك المغرب المتعلق بمخطط إستمرارية النشاط، يتوفر الصندوق على مخطط إستمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة، يمكنه من ضمان التسيير في وضع متدهور وإعادة مواصلة أنشطته، حسب عدة سناريوهات اللازمة.

وقد هم تفعيل مخطط إستمرارية نشاط الصندوق على الخصوص وضع:

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات ؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك ؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية ؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

من جانب آخر، يحرص الصندوق بإنتظام على تحيين المجموعة الوثائقية لمخطط إستمرارية النشاط (الدراسة التقديرية، إستراتيجية الإستمرارية، المساطر، مخطط التواصل...) من أجل ضمان الحفاظ العملياني لأنظمة الإستمرار الموضوعة. كما يوجد حاليا في طور الإعداد، مخطط لتعزيز مخطط إستمرارية نشاط الصندوق يهر بالخصوص نظام المعلومات الداعم لنشاط الفرض والذي يتم حاليا إعادة صياغته.

إطلاق مخطط إستمرارية النشاط في أعقاب الأزمة الوبائية

ما عدا إطلاق نظام تدبير الأزمة الوبائية في مارس 2020، وفي غياب أي حدث يدعو إلى ذلك، لم يقم الصندوق بإطلاق مخطط إستمرارية النشاط خلال سنة 2021. بينما، وبالنظر إلى مواصلة آثار الظرفية الوبائية، حرص الصندوق على ضمان إستمرارية أنشطة المسلسلات التشغيلية والبنكية، لاسيما من خلال وضع مخطط ملائم لتدبير حادث الجائحة.

كما واصل الصندوق ضمان بقطة مستمرة لتطور الوضعية الصحية والتدابير الإحترازية المتخذة من طرف السلطات العمومية، في هذا السياق، إنخذ الصندوق عدة تدابير تحسيسية لدى مستخدمييه بخصوص الإحترام المارم للإجراءات الإحترازية ضد كوفيد-19 والتي سستها السلطات الصحية الوطنية بهدف تعزيز المكتسبات التي حققتها المملكة في هذا المجال.

بهذا الخصوص، إعتمد الصندوق كذلك، ومنذ 2020، العمل بشكل يزاوج بين الحضورى والعمل عن بعد وذلك إلى غاية شهر فبراير 2022، والذي سجل العودة إلى الوضع العادي والعمل الحضورى بالنسبة لجميع المستخدمين على إثر تحسن الوضعية الوبائي.

تدبير المخاطر التشغيلية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر التشغيلية والتي تمت إعادة بنائها سنة 2010 بناء على تصنيف «Bâle 2» والتي يتم تحديثها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات الفرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، وتمكن من إستهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مركزة.

ويمكن نظام تدبير المخاطر التشغيلية، الذي يعتمده الصندوق في إطار إصلاح «Bâle 2»، وتطبيقا لتوجيه بنك المغرب رقم 29/G/2007، من تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى المحددة. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحدقة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث التشغيلية. وقد أصبح نظام تدبير المخاطر التشغيلية يعمل كليا بشكل أوتوماتيكي بفضل إستعمال تطبيق نظام معلوماتي يمكن من:

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر التشغيلية من خلال خارطة المخاطر ؛
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة ؛
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى المحددة ؛
- جمع الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

التنظيم

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر التشغيلية، بناء على مراسلين للمخاطر التشغيلية على مستوى وحدات المهنة والدعم.

ويتكفل هؤلاء المراسلون برفع الحوادث التشغيلية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.

ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث التشغيلية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملية وضعت رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.

وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامة المخاطر التشغيلية.

تغطية المخاطر التشغيلية

طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الأدنى من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر التشغيلية.

يتم إحتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر التشغيلية حسب مقاربة «مؤشر القاعدة» أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2 المخاطر عدم المطابقة

طبقا للتوجيه رقم 49/G/2007 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة.



BD Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C – Tour Ivoire 3 – 3^{ème} étage
La Marina - Casablanca
Maroc



101, Boulevard Abdelmoumen
Casablanca
Maroc

Aux membres du Conseil d'administration

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL

Espace Oudayas, angle Av Annakhil et av Ben Berka, Hay Ryad
Rabat

**RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE DU 1^{ER} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2021**

Audit des états de Synthèse

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'administration, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL, qui comprennent le bilan au 31 décembre 2021, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que l'état des informations complémentaires (ETIC). Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 5.322.666 KMAD, dont un bénéfice net de 328.481 KMAD.

Ces états ont été arrêtés par le Conseil d'Administration le 31 mai 2022, dans un contexte évolutif de la crise sanitaire de l'épidémie de Covid-19, sur la base des éléments disponibles à date.

Nous certifions que les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL au 31 décembre 2021 conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants du fonds conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse au Maroc et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états de synthèse de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états de synthèse pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Risque de crédit et provisionnement des crédits à la clientèle	
<i>Risque identifié</i>	<i>Réponse d'audit</i>
<p>Les crédits à la clientèle sont porteurs d'un risque de crédit qui expose le FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL à une perte potentielle si les clients ou les contreparties s'avèrent incapables de faire face à leurs engagements financiers. Le Fonds constitue des provisions destinées à couvrir ce risque.</p> <p>Ces provisions sont estimées et comptabilisées en application des principes du Plan Comptable des Etablissements de Crédit (PCEC) et des dispositions de la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib relative à la classification des créances et à leur couverture par les provisions.</p> <p>L'évaluation des provisions en couverture des créances sur la clientèle requiert :</p> <ul style="list-style-type: none"> - L'identification des créances en souffrance ; - L'évaluation du montant des provisions en fonction des différentes catégories de classification des créances du Fonds. <p>Les informations concernant les règles de classification et de provisionnement des créances sont présentées dans l'état « Principales méthodes comptables » de l'Etat des Informations Complémentaires (ETIC).</p> <p>Au 31 décembre 2021, le montant des provisions pour dépréciation s'élève à 6 MMAD; il ramène les créances à la clientèle à un montant net de 26.183 MMAD.</p> <p>Nous avons considéré que l'appréciation du risque de crédit relatif aux créances sur la clientèle et l'évaluation des provisions y afférentes constituaient un point clé de l'audit, ces éléments étant de montants significatifs et faisant appel aux estimations de la direction.</p>	<p>Nous avons pris connaissance du dispositif de contrôle interne du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL et des contrôles clés relatifs à la classification des créances et à l'évaluation des provisions y afférentes.</p> <p>Nos travaux d'audit ont principalement consisté à :</p> <ul style="list-style-type: none"> - Étudier la conformité au PCEC et notamment à la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib des principes mis en œuvre par le Fonds, en termes de règles de déclassement et de provisionnement de créances ; - Examiner le dispositif de gouvernance et tester les contrôles clés mis en place au niveau du Fonds ; - Tester par sondage la correcte classification des créances dans les catégories appropriées ; - Tester la provision déterminée sur une sélection de créances en souffrance.

Responsabilité de la Direction et des responsables de la Gouvernance à l'égard des états de synthèse

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états de synthèse, conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états de synthèse exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité du fonds à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider le fonds ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière du fonds.

Responsabilité de l'Auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion.

L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne du Fonds ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;

- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la Direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité du Fonds à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener le fonds à cesser son exploitation ;
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la structure et le contenu des états de synthèse, y compris les informations fournies dans l'ETIC, et apprécions si les états de synthèse représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Casablanca, le 31 mai 2022

Les Commissaires aux Comptes

Deloitte Audit


Bd Si Mohammed Benabdelhak
Boulevard C. 1^{er} étage 9, La Marina
Casablanca
0521 22 40 15 / 05 22 23 47 34
05 22 23 40 78 / 47 39

Hicham Belemqadem
Associé

Mazars Audit et Conseil


MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Boulevard Abdelmoumen
20360 Casablanca
Tél. : 05 22 42 34 25
Fax : 05 22 42 34 00

Taha Ferdaous
Associé

لائحة البلاغات الصحفية المنشورة في سنة 2021

- 2021/02/16 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الرابع من سنة 2020.
- 2021/03/25 : نشر البيانات المالية برسم سنة 2020.
- 2021/04/15 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر التقرير المالي السنوي برسم سنة 2020 وانعقاد اجتماع مجلس إدارة الصندوق في 13 أبريل 2021.
- 2021/05/24 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر المؤشرات المالية برسم الربع الأول من سنة 2021.
- 2021/06/11 : بلاغ صحفي بمناسبة التحديث السنوي لملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع لصندوق التجهيز الجماعي.
- 2021/08/27 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية برسم الربع الثاني من سنة 2021.
- 2021/09/30 : الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2021 بمناسبة نشر التقرير المالي النصف السنوي برسم النصف الأول من سنة 2021، بما في ذلك البلاغ الصحفي حول المؤشرات المالية للنصف الأول من سنة 2021 والبيانات المالية إلى غاية 30 يونيو 2021.
- 2021/11/24 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية برسم الربع الثالث من سنة 2021.
- 2021/12/28 : بلاغ صحفي بمناسبة إصدار الصندوق لاقتراض سندي بمبلغ مليار درهم.

الملحق 2.N.11. وضعية الأتعاب المدفوعة لمراقبي الحسابات

بالدراهم

المجموع مع احتساب الضرائب والرسوم	2019 - 2021 : MAZARS AUDIT & CONSEIL						2019-2021 : DELOITTE AUDIT						
	النسبة المئوية/السنة *			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم / السنة			النسبة المئوية/السنة *			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم / السنة			
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019	
مندوبي الحسابات، التصديق على الحسابات الفردية أو الموحدة **													
990 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	138 000	138 000	138 000	الفصدر
				-	-	-				-	-	-	الفروع
الطلبات والخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بمهمة مندوبي الحسابات													
				-	-	-				-	-	-	الفصدر
				-	-	-				-	-	-	الفروع
990 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	138 000	138 000	138 000	المجموع الفرعي
خدمات أخرى مقدمة													
				-	-	-				-	-	-	آخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي
990 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	138 000	138 000	138 000	المجموع العام

(*) : حصة كل سطر في المجموع العام للسنة المعنية.

(**) : مبلغ الإلتزام برسم رسالة المهمة وفقاً لشروط الصفقة المرتبطة.

تقرير البيئة والمجتمع والحكامة 2021

1. عناصر عامة 3

- 1.1. مواصفات وإستراتيجية المسؤولية الإجتماعية والبيئية
 - لصندوق التجهيز الجماعي.....3
 - 1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي متخصص في تمويل التنمية الترابية
 - 2.1.1. إستراتيجية المسؤولية الإجتماعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي
 - 2.1. نطاق تقارير البيئة والمجتمع والحكمة.....4
 - 3.1. مادية الجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكمة.....5
 - 4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات المالية الإضافية
 - والمؤشرات الكمية وطرق الحساب.....5
 - 5.1. التحقق الخارجي من المعلومات حول البيئة والمجتمع والحكمة.....6

2. عناصر خاصة : معلومات متعلقة بالبيئة والمجتمع والحكمة 7

- 1.2. معلومات بيئية.....7
 - 1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة
 - 2.1.2. السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق
 - 3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية
 - 4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم والحد من التأثيرات البيئية والإجتماعية للنشاط
- 2.2. معلومات إجتماعية.....10
 - 1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية
 - 2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
 - 3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
 - 4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة
- 3.2. الحكمة.....15
 - 1.3.2. تكوين هيئة الحكمة
 - 2.3.2. آداب وأخلاقيات المهنة والوقاية من الفساد
- 4.2. معلومات حول أصحاب المصلحة.....21
 - 1.4.2. تأثيرات أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية
 - 2.4.2. الإجراءات التصحيحية المتخذة بخصوص الأنشطة التي لها تأثيرات سلبية محتملة أو مؤكدة على المجتمعات المحلية
 - 3.4.2. شروط الحوار مع أصحاب المصلحة
 - 4.4.2. خارطة أصحاب المصلحة
 - 5.4.2. سياسة ومعايير إنتقاء أصحاب المصلحة
- 5.2. نقط أخرى.....27
 - 1.5.2. أهداف والتزامات الصندوق بخصوص المسؤولية الإجتماعية والبيئية
 - 2.5.2. إنجازات في مجال المسؤولية الإجتماعية والبيئية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

ملحق : السياسة البيئية والإجتماعية لصندوق التجهيز الجماعي 29

1. عناصر عامة

1.1 مواصفات وإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

1.1.1 صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي متخصص في تمويل التنمية الترابية

عرف صندوق التجهيز الجماعي، بوصفه بنكاً عمومياً متخصصاً في تمويل البرامج التنموية والمشاريع الإستثمارية للجماعات الترابية وتجمعاتها والمؤسسات العمومية المحلية، مع مرور الوقت، تطورات عديدة بما يتماشى مع الدينامية الوطنية والترابية. في هذا الصدد، حرص الصندوق على ملائمة تدخلاته مع التوجهات الإستراتيجية الوطنية، وأولويات التنمية الترابية والتحديات الكبرى التي يتعين على الجماعات الترابية رفعها.

ويفضل تجربته التي إمتدت لأزيد من 60 سنة في مجال تمويل التنمية الترابية، وباعتباره شريكاً مالياً وتقنياً متميزاً للجماعات الترابية، لم يتوقف الصندوق، منذ إنشائه سنة 1959، عن مواكبة تنمية التراب الوطني من خلال المساهمة في تمويل ما يناهز 5 600 مشروع للبيئة التحتية والتجهيزات المحلية لفائدة مختلف فئات الجماعات الترابية، وتغطية مختلف قطاعات البنية التحتية والبنية التحتية في الوسطين الحضري والقرري. وقد كان لهذه المشاريع آثار مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الترابي، وكذلك على ظروف وجودة حياة المواطنين.

موازاة مع ذلك، شرع الصندوق خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية، والتي تندرج في إطار تطوره المؤسسي الذي يضع التنمية المستدامة في صميم عمل البنك، لفائدة المجالات الترابية، لاسيما من خلال :

- إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبيره الشامل للمخاطر وقراراته المتعلقة بتمويل المشاريع ؛
- التحول الرقمي لعمليات التسيير والتدخل ؛
- الإنفتاح على السوق المالي الدولي من أجل تنويع مصادره وتمويله والولوج إلى التمويلات التنافسية، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ، من أجل تقديم أفضل شروط التمويل لزملائه.

2.1.1 إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

في سياق عالمي يتميز بالوعي بأهمية التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بتحديات التغير المناخي، لم تعد هناك حاجة لإثبات مدى ضرورة وإستعجالية إتخاذ إجراءات ملموسة ومتسقة لفائدة المناخ والتنمية المستدامة. ويجب أن تمكن هذه الإجراءات البلدان من تحقيق أهدافها بموجب إتفاق باريس وبرنامج التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

ووعيا منها بالرهانات والتحديات الكامنة في هذا السياق، والتي تتطلب إلتراما راسخا لجميع الأطراف المشاركة، كانت المملكة المغربية من أوائل الدول التي انضمت إلى الدينامية العالمية الهادفة إلى الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري والتخفيف من آثارها، من خلال تقديم مساهمته الوطنية المحددة، والتي تسطر لإلتزامات المملكة والأهداف التي يتعين بلوغها، من أجل ضمان تنمية شاملة ومرنة ومنخفضة الكربون.

وهكذا، إلتزم المغرب بقوة في منهجية إرادية وطموحة لوضع إقتصاد أخضر وشامل، لاسيما من خلال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تم تطويرها مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها والتنوع البيولوجي وكذلك مكافحة آثار تغير المناخ والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. وتهدف هذه الإستراتيجية، التي تمت صياغتها كعملية متواصلة لإلتزام مختلف الأطراف المشاركة، إلى تحقيق أهداف مشتركة وبالتالي المساهمة في مواجهة التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

كما أن تفعيل أهداف النموذج الجديد للتنمية الذي تتطلع إليه المملكة، يتطلب المزيد من إدماج الإكراهات البيئية والمناخية في المشاريع والسياسات العمومية من أجل التخفيف من حدة العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بها. بالفعل، فبما يتعلق بالتنمية المستدامة، يهدف النموذج الجديد للتنمية أيضا إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى تعزيز مرونة المجالات الترابية في مواجهة تغير المناخ.

على المستوى الترابي، ينبغي أن يتيح تنزيل الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والمناخ، ضمان إستدامة التدابير المحلية والمساهمة بفعالية في تنميتها الإقتصادية والبيئية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، تتموقع الجماعات الترابية كفاعل رئيسي في التنزيل الترابي للسياسات العمومية والبرامج القطاعية فيما يتعلق بحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي وتعزيز قدرة المجالات الترابية على مواجهة تغير المناخ. ومع ذلك، فإن الإنتقال نحو تنمية ترابية منخفضة الكربون وشاملة ومقاومة للمناخ، يتطلب إمكانيات مالية مهمة بالإضافة إلى مواكبة ملائمة للجماعات الترابية، وتغطي الجوانب التقنية والمالية.

في هذا السياق، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، جعل الصندوق من دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحكمة في نشاط تمويله مشاريع الجماعات الترابية، محورا إستراتيجيا. وبالتالي، التزم البنك بكل حزم بالإندخراط في منهجية التدبير الفعال للمخاطر البيئية والاجتماعية لمشاريع الجماعات الترابية، المعروضة عليه لتمويلها. كما تشمل القطاعات المستهدفة للتمويل وبشكل خاص المشاريع التي تهدف إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والإنتقال نحو تنمية منخفضة الكربون وتعزيز قدرة المجالات الترابية على مواجهة تغير المناخ.

بالموازاة، وبهدف إرساء منهجية فعالة وشاملة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية تواكب المرجعيات الوطنية والدولية المتعلقة بتدبير الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة، قام البنك بمسلسل لتحديد رهانات المسؤولية الاجتماعية والبيئية. ويمكن هذا المسلسل من إرساء 12 إلترما، يحملون قيمة مضافة ومتقاسمة مع الأطراف المشاركة للبنك. وتمت هيكلة هذه الإلتزامات حول 4 محاور، تعزز التدابير الرئيسية المتخذة في هذا المجال، وبالتالي تمكن من توجيه الرؤية الإستراتيجية للبنك في هذا المجال. وتم تقسيم هذه المحاور على النحو التالي :



2.1 نطاق تقارير البيئة والمجتمع والحكامة

يهم نطاق هذا التقرير، حصريا، المؤشرات البيئية والاجتماعية والحكامة المتعلقة بمشاريع الجماعات الترابية، الممولة من طرف البنك، في إطار نشاط القروض.

3.1 مادية الجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكامة

يتم تقييم مادية الجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحكامة، المتمثلة في وجهة الرهانات المحددة في هذا المجال، على أساس مدى تأثيرها على نجاعة أداء الصندوق والأطراف المشاركة. وتمت قيادة التحليل الأولي لمادية هذه الجوانب من طرف الصندوق، حيث يمكن من ترتيب الرهانات حسب الأولوية في أربعة محاور، كل منها مصنّف حسب ثلاثة مستويات من الأولوية :

- رهانات ذات الأولوية ؛
- رهانات مهمة ؛
- رهانات ذات تأثيرات معتدلة.

ترتيب أولويات الرهانات



4.1 منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات المالية الإضافية، والمؤشرات الكمية وطرق الحساب

ترتكز المقاربة المنهجية لتحديد وجمع ومعالجة المعلومات المالية الإضافية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية، على تحليل الوثائق التقنية المتعلقة بالمشاريع المقدمة للحصول على تمويل من الصندوق. وعند إعداد البطاقة البيئية والاجتماعية لكل مشروع، يتم تحديد المؤشرات المهمة ذات الصلة وتقديم المعلومات بشأنها.

فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالشكايات البيئية والاجتماعية، يعتمد الصندوق على عمليات تدبير الشكايات البيئية والاجتماعية المتوفرة، والتي يتمخض عنها إرجاء دوري لهذه الشكايات.

المعلومات المالية الإضافية ذات الصلة، وكذلك المؤشرات الكمية الرئيسية المعتمدة والتي سيتم نشرها تدريجيا، موضحة على النحو التالي :

المعلومات البيئية

تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة عدد المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية • عدد المشاريع المرفوضة لأسباب تتعلق بمخاطر بيئية واجتماعية مرتفعة • عدد الشكايات البيئية والاجتماعية التي تم التوصل بها
الآثار والتأثيرات الإيجابية على البيئة	<ul style="list-style-type: none"> • كمية الطاقة الموفرة (KWh) • حجم المياه المعالجة (م 3) • حجم الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (TeqCO2)

المعلومات الاجتماعية

الآثار والتأثيرات الإيجابية على السكان	<ul style="list-style-type: none"> • عدد السكان الذين تم فك عزلتهم • عدد مستعملي النقل الجماعي الممول • عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام تزويدهم بالماء الصالح للشرب • عدد السكان الذين استفادوا من تحسين جودة نظام التطهير • عدد السكان المحميين من الفيضانات • عدد مناصب الشغل المستحدثة
تدبير مسؤول للمسار المهني والكفاءات	<ul style="list-style-type: none"> • عدد ممثلي المستخدمين • عدد أيام الإضراب في السنة • عدد حوادث العمل في السنة • عدد حالات الفصل في السنة ولكل فئة • عدد الإستقالات لكل سنة ولكل فئة • عدد التوظيفات لكل سنة ولكل فئة • معدل الدوران في السنة • عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية لكل سنة

الحكمة

- عدد الفترات الانتدابية لكل عضو من أعضاء المجلس
- عدد وطبيعة الإجراءات المتخذة للوقاية من الرشوة
- عدد الشكايات حول مخالفات الأخلاق والسلوك المهني
- عدد حوادث الرشوة

5.1 التحقق الخارجي من المعلومات حول البيئة والمجتمع والحكمة

فيما يتعلق بالحكمة، يتوفر الصندوق، طبقا للقوانين البنكية، على لجنة التدقيق والمخاطر تتكلف بمساعدة مجلس الإدارة فيما يخص تقييم تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلي. ويهم نطاق تدخلها جميع المجالات و/أو العمليات الادارية والمحاسبية والمالية والتوظيفية و/أو العملياتية. ولهذه الغاية، تم عرض السياسة البيئية والاجتماعية على لجنة التدقيق والمخاطر لإبداء الرأي قبل المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 28 أكتوبر 2021 ودخولها حيز التنفيذ في 29 أبريل 2022.

2. عناصر خاصة: معلومات متعلقة بالبيئة والمجتمع والحكمة

1.2. معلومات بيئية

1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة

في إطار نشاطه، يحرص الصندوق على تحديد العناصر التي قد يكون لها تأثير على البيئة من أجل إتخاذ التدابير الضرورية للحد منها أو معالجتها. وبالنظر لضعف حجمها، فإن التأثيرات المباشرة على البيئة المرتبطة بالتسيير الخاص للمؤسسة، ليست ذات أهمية. حتى اليوم، فإن التأثيرات ذات الأهمية التي تم تحديدها هي تأثيرات غير مباشرة مرتبطة بأنشطة المشاريع الممولة، والتي يرتبط حجم مخاطرها البيئية والاجتماعية بطبيعة المشروع والمنطقة التي يقع فيها. ولهذا الغاية، يحرص الصندوق على أن تؤخذ هذه التأثيرات بعين الاعتبار في إطار مساطر تقييم ملفات القروض ويفرض، في حالة مشروع يخضع لتقييم بيئي وفقا للقوانين الوطنية والممارسات الدولية الجيدة، دراسة التأثير على البيئة تتضمن التدابير التي تحد من هذه التأثيرات إلى مستويات مقبولة. من حيث الأهمية البيئية والاجتماعية، لا يمول الصندوق سوى المشاريع التي ليس لها تأثيرات كبيرة على البيئة أو على السكان المحليين.

2.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق (أنظر الملحق)

تهدف السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق إلى تأكيد رغبته للإنخراط في عملية التحسين المستمر للتدبير البيئي والاجتماعي للمشاريع المقدمة للتمويل. وتحدد التزامات البنك فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقا للقوانين الوطنية والتزامات المغرب الدولية. وبالتالي، يحرص الصندوق على :

- الأخذ بعين الاعتبار كافة القوانين الوطنية ونصوصها التطبيقية وكذا كافة الإتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها المملكة المغربية لتطبيق تدابير الحماية البيئية والاجتماعية على المشاريع التي يمولها ؛
- العمل على إجراء تحليل أولي لجميع البرامج والمشاريع المقدمة لتمويلها من أجل فهم القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية والتحقق من تطابقها مع قائمة الإستبعاد للصندوق ؛
- منح كل مشروع صنف للمخاطر البيئية والاجتماعية حسب الرهانات ومدى المخاطر البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها. وأثناء تحليل المشاريع، تمكن عملية تصنيف المخاطر من تحديد مدى أهمية التدابير التي يتعين إتخاذها، وطبيعة المعلومات التي سيتم الكشف عنها، وكذلك حاجيات إنخراط الأطراف المشاركة :

صنف	صنف	صنف	صنف
د	ج	ب	أ
يضم المشاريع التي تنطوي على مخاطر قليلة والتي يمكن التحكم في تأثيراتها المحتملة بسهولة من خلال التدابير المعيارية المعروفة والمطبقة أو المشاريع المعتبرة دون مخاطر بيئية واجتماعية كبيرة.	يضم المشاريع التي لها حد أدنى من المخاطر أو التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية، ولكنها تتطلب مع ذلك تدابير خاصة للحد من مخاطر التأثيرات على البيئة.	يضم المشاريع التي لها مخاطر محتملة محدودة على المستوى البيئي والاجتماعي و/أو من المحتمل أن تحدث تأثيرات قليلة، ترتبط عموما بموقع المشروع ويمكن تداركها إلى حد كبير ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف.	يضم المشاريع التي قد تسبب تأثيرات بيئية و/أو اجتماعية سلبية والتي تعتبر هامة وعالية و/أو لا رجعة فيها ويصعب التحكم فيها، عند تقييم المشروع.

- إدماج بنود بيئية واجتماعية في عقود التمويل، الموقعة مع الجماعات الترابية، والتي تتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه وتناسب مع التأثيرات الناجمة ؛
- إبلاغ الصندوق، طبقا للقوانين المعمول بها، بالإجراءات التي ستقوم بها الجماعات الترابية بخصوص الشكايات المتعلقة بالمشاريع التي يمولها البنك.

3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية

ومن أجل تدبير مسؤول للشكايات البيئية والإجتماعية المتعلقة بالمشاريع الممولة، وضع الصندوق، في إطار تفعيل سياسته البيئية والإجتماعية، مسطرة مخصصة لهذا الجانب، مما يمكنه من الإطلاع على الشكايات البيئية والإجتماعية المحتملة والمتعلقة بالمشاريع التي يمولها البنك، وضمان معالجتها والتكفل بها من طرف الجماعات الترابية حتى تتم معالجة الشكايات الواردة وإغلاقها. كما قام الصندوق بنشر نظام تدبير للشكايات يتمحور حول عمليات تدبير الشكايات الواردة والمراسلات الجوابية وكذلك إعداد تقارير دورية بخصوص هذه الشكايات. وحتى يومنا هذا، لم يتوصل الصندوق بأية شكاية ذات صبغة بيئية أو إجتماعية من طرف الجماعات الترابية، لها علاقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم والحد من التأثيرات البيئية والإجتماعية للنشاط

وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي

في إطار تفعيل نظامه للتدبير البيئي والإجتماعي، قام الصندوق بتأهيل ممارساته لتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية لضمان تقييم أفضل لهذه المخاطر، طبقا للقوانين الوطنية، بالإضافة إلى تعديل تدريجي كي يتماشى، حسب مقارنة التحسن المستمر، مع المعايير الدولية في هذا المجال.

هذا النظام، الذي يهدف إلى إدماج تقييم المخاطر البيئية والإجتماعية في نظامه الشامل لإدارة مخاطر القرض، مكن الصندوق من وضع :

- سياسة بيئية وإجتماعية ؛
- مجموعة شاملة لتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية تضم المساطر العملياتية والأدوات البيئية والإجتماعية للافتحاص البيئي والإجتماعي، ورصد تدابير الحد من المخاطر البيئية والإجتماعية التي تم تحديدها، وتدبير الشكايات البيئية والإجتماعية وعدم المطابقة البيئية والإجتماعية ؛
- دليل المساطر البيئية والإجتماعية الذي يحدد الأهداف والأساليب العملياتية، بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين بوضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي للصندوق، وكذلك تحيينه عند الضرورة.

يطبق نظام التدبير البيئي والإجتماعي على جميع برامج وشاريع الجماعات الترابية المؤهلة للحصول على المساهمة المالية للصندوق، بغض النظر عن صنفها أو الأداة المالية المختارة (قرض كلاسيكي، خط اعتماد،...) وشروط التمويل المقترحة.

وستعرف المجموعة الشاملة لتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية تطورا، على المدى القصير، وحسب نتائج الإختبارات العملياتية. وتتكون هذه المجموعة من سبع مساطر وعلبة أدوات بيئية وإجتماعية. وبالتالي، وبالإضافة إلى تحديث المساطر المتعلقة بتحديد القروض، وتقييم طلبات القروض، وإبرام العقود، وسحب القروض وتدبير عدم المطابقة البيئية والإجتماعية، تم تطوير مسطرتين جديدتين تتعلقان بتقييم المخاطر البيئية والإجتماعية وتدبير الشكايات البيئية والإجتماعية.

تحديد المشاريع

تحسيس وتوجيه الجماعات الترابية في مجال تدبير المخاطر البيئية والإجتماعية

تقييم طلبات القروض

التحقق من معايير أهلية الزبون والمشاريع على المستويات التقنية والمالية والبيئية والإجتماعية

تقييم المخاطر البيئية والإجتماعية

تحديد الرهانات وتصنيف المخاطر البيئية والإجتماعية وتدابير التخفيف التي يتعين إتخاذها

إبرام العقود

تحديث المسطرة المعمول بها من خلال إدماج البنود البيئية والإجتماعية

تدبير عدم المطابقة

إدماج التكفل بمعاينة أي تعديل للمشروع في المخطط البيئي والإجتماعي

تدبير الشكايات

توثيق عمليات تدبير الشكايات والتأكد من المعالجة المقدمة من طرف الجماعات الترابية للشكايات ذات الطبيعة البيئية والإجتماعية

سحب القروض

تحيين المسطرة المعمول بها من خلال إدماج المطابقة التعاقدية البيئية والإجتماعية

المساطر البيئية والإجتماعية

تمكن مسطرة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع من الحكم على المخاطر البيئية والاجتماعية الناجمة عن هذا المشروع. وتهدف هذه المسطرة إلى اعتماد تدابير جديدة للإفتراس البيئي والاجتماعي للمشاريع المعروضة لتمويل الصندوق، وهي:

التأكد من خضوع المشروع لترخيص بيئي واجتماعي

يتحقق الصندوق من إخضاع المشروع لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي ومن ضرورة حصول المشروع على القبول البيئي الذي تمنحه اللجنة الوطنية أو اللجنة الإقليمية، بتطابق مع القانون الوطني المتعلق بالتقييم البيئي.

يتعين على كل جماعة ترابية تتقدم بطلب قرض لدى الصندوق لتمويل مشروع يخضع لتقييم التأثير البيئي والاجتماعي، أن تضمن طلبها دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي مرفوقة بمخطط تدبير بيئي واجتماعي ورسالة القبولية البيئية.

التحقق من أهلية المشروع بالنظر إلى قائمة الاستبعاد

يقوم الصندوق بتحليل جميع البرامج والمشاريع المعروضة عليه للتمويل من أجل فهم الرهانات البيئية والاجتماعية الرئيسية، ولتحقق من أهليتها البيئية والاجتماعية فيما يتعلق بقائمة إستبعاد الصندوق.

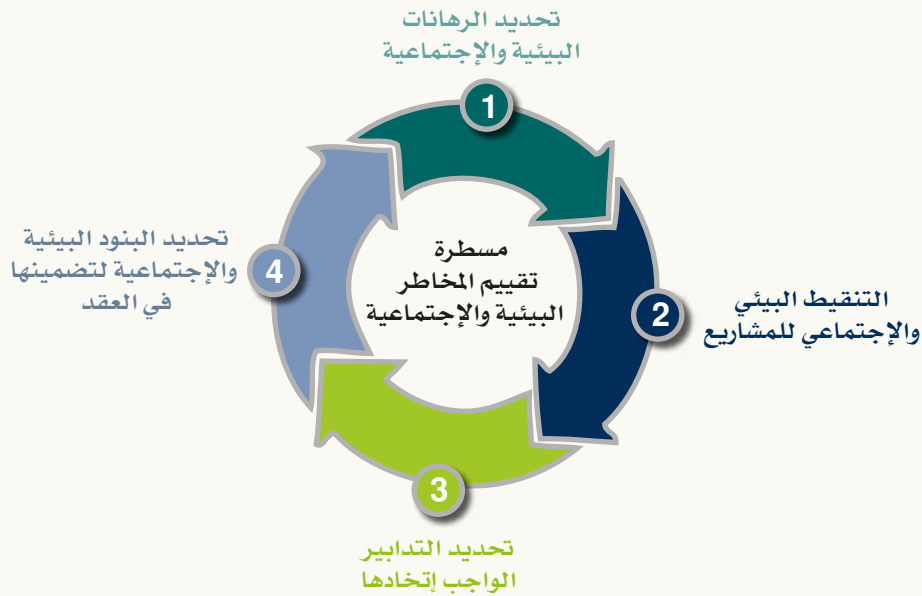
وبحكم طبيعتها، فإن البرامج والمشاريع المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق، تتعلق بالتنمية الترابية ولا تشمل أي نشاط قد يتم إستبعاده من تمويل مانحي الأموال الدوليين.

وبالتالي، يستثنى الصندوق من قائمة البرامج والمشاريع المؤهلة للحصول على تمويله، كل برنامج أو مشروع يتضمن مكونا قد يحمل أو يترتب عنه مخاطر بيئية واجتماعية أو تأثيرات كبيرة، بسبب الموقع المحتضن والعناصر الحساسة للوسط الطبيعي التي قد تتأثر.

تحليل بيئي واجتماعي لتحديد الرهانات البيئية والاجتماعية للمشروع

في إطار التحليل البيئي والاجتماعي وتحديد الرهانات البيئية والاجتماعية للمشاريع المعروضة عليه لتمويلها، يتوفر الصندوق على نظام معلومات جغرافية يمكن من إعادة إنتاج وتحديد مكونات المشروع على أسس خرائطية، تسهل تحديد العناصر البيئية والاجتماعية الحساسة. كما يهدف التحليل البيئي والاجتماعي أيضا إلى تحديد العائدات والتأثيرات الإيجابية للمشروع على الجوانب البيئية والاجتماعية ويمكن من وضع تصور للرهانات الإيكولوجية-البيئية وسوسيو-اقتصادية التي تم تحديدها.

إذا لم تكن المعلومات المقدمة والمجموعة قاطعة بما فيه الكفاية لإتخاذ القرار، يمكن برمجة مهمة إستطلاع لفهم، بشكل أدق، العناصر التي من المحتمل تحديدها على أنها مخاطر محتملة.



تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع

يصنف الصندوق المشاريع المعروضة عليه قصد تمويلها من خلال منح كل مشروع صنفا من المخاطر البيئية والاجتماعية، حسب الرهانات وحجم المخاطر البيئية والاجتماعية المحددة.

2.2. معلومات إجتماعية

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

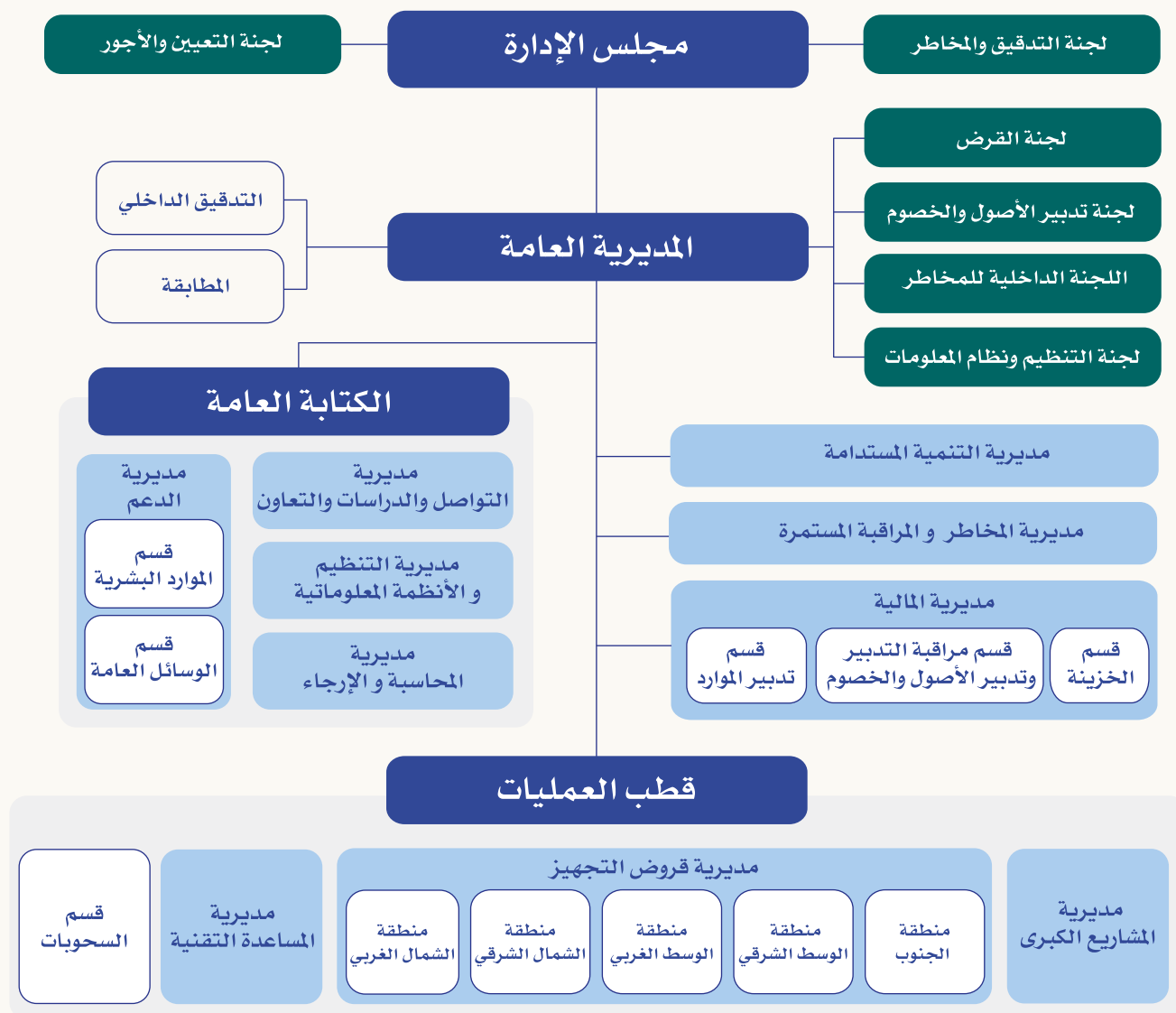
يحتل تدبير الموارد البشرية مكانة مهمة في إستراتيجية المؤسسة والتي تعطي عناية كبيرة لتثمين الرأسمال البشري من خلال تطوير الكفاءات وتحفيز المستخدمين.

وحتى يتسنى له تلبية الإنتظارات المختلفة للزبناء بشكل فعال، إعتد الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، تنظيما عصريا يتلاءم مع خصوصيات المهن البنكية، والذي يتمحور حول الإدارة العامة والوحدات الوظيفية التي تعزز تنظيما موجها نحو الزبناء، والذي يضمن التفاعل المتناسق بين مختلف هياكلها وتضافر الجهود فيما بينها.

وحتى يظل أقرب ما يمكن من الجماعات الترابية، يتم تنظيم نشاط القروض حسب مناطق جغرافية متعددة التخصصات، مع إيلاء الأولوية لمبدأ المحاور الوحيد.

ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي للصندوق على النحو التالي :

الهيكل التنظيمي للصندوق



التوظيف

يخضع التوظيف لنظام توظيف مصادق عليه من طرف المجلس الإداري بتاريخ 30 يونيو 2013 والذي ينص على أن التوظيف بالصندوق، يتم وفقاً لمعايير الإستحقاق وذلك من خلال الدعوات غير التمييزية لتقديم طلبات التوظيف، إما عن طريق إجراء مقابلات أو عن طريق المنافسة. وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى نظام التوظيف المعمول به، فإن مناصب المسؤولية تكون موضوع إعلانات عن طلبات ترشيح داخلية تأخذ بعين الاعتبار معايير التكوين والتجربة والإستحقاق فقط. في هذا الصدد، تم تعيين 5 مسؤولين خلال الفترة 2019-2021، في نهاية العملية المذكورة أعلاه.

نظام الأجور

يعتمد تحديد أجور مستخدمي البنك على نظام مزدوج، يضع الوظيفة في صميم الأجر، ويأخذ بعين الاعتبار أهمية وتصنيف الوظائف وفق المهام والمسؤوليات المسندة. من جهة أخرى، تخضع سياسة أجور مستخدمي الصندوق لمقتضيات الفصل 3 من النظام الداخلي للمستخدمين، ويتولى المدير العام اتخاذ القرارات التطبيقية.

تدبير المسار المهني

يعتمد البنك نظام تقييم سنوي للنجاحات مبني على مؤشرات مرجعية للوظائف والكفاءات. ويضمن هذا النظام المساواة والشفافية والحياد برسم التقييمات السنوية. كما تجدر الإشارة إلى أن تدبير المسار المهني داخل الصندوق، يعتمد أساساً على نتائج هذه التقييمات السنوية.

التكوين

يشكل تكوين مستخدمي المؤسسة رافعة مهمة لتنمية الكفاءات. ولبلوغ هذه الغاية، تم اعتماد مخططات تكوين سنوية لفائدة مستخدمي البنك خلال السنوات الأخيرة.

تميزت الفترة 2019-2021 بإنجاز تكوينات عالية الدقة لفائدة الفئة المهنية من المستخدمين همت الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وإدارة المشاريع من أجل التنمية والإستراتيجية المالية للجماعات الترابية وكذلك التكوين المتعلق بالمطابقة والذي تعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل تكوينات مبرمجة خلال سنة 2020، نظراً لسياق الجائحة المرتبطة بالأزمة الصحية لكوفيد 19. إلى جانب ذلك، وفي إطار رغبته في إغناء التفكير والنقاش حول القضايا والإشكاليات ذات الأهمية والتي ترتبط بالمحيط الماكرو إقتصادي للمؤسسة، شرع الصندوق منذ نونبر 2021، في تنظيم ندوات موضوعاتية على مستوى داخلي. وإلى غاية اليوم، تم تنظيم 5 ندوات لفائدة حوالي أربعين شخصاً.

وبلغت إلتزامات الميزانية المتعلقة بالتكوين برسم الفترة الممتدة ما بين 2019-2021 ما قدره 146 011,68 درهم لفائدة 16 مستخدم، أي ما يعادل 18% من المجموع الإجمالي للمستخدمين برسم سنة 2021. ويوضح الجدول أسفله ميزانية التكوين للفترة الممتدة ما بين 2019 و 2021 :

بآلاف الدراهم	2021	2020	2019
ميزانية التكوين	250	250	940
ميزانية التكوين/نفقات المستخدمين	0,5%	0,5%	1,3%

المساواة بين الجنسين

تستند مقتضيات النظام الداخلي للصندوق، وكذا القرارات المنبثقة عنه على مبادئ الحياد وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بضمان المساواة بين الجنسين خاصة من خلال تفعيل إجراءات ملموسة لجميع مكونات تدبير الموارد البشرية.

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

التوزيع حسب طبيعة عقد العمل

يتضح من خلال الجدول التالي، تطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب طبيعة عقد العمل :

توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة العقد	2021	2020	2019
عقد عمل لمدة غير محددة	83	85	89
عقد عمل لمدة محددة	-	-	1
المستخدمين النظاميين	8	8	8
المجموع	91	93	98

توزيع المستخدمين حسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الصنف :

توزيع عدد المستخدمين حسب الصنف	2021	2020	2019	تغيرات 20/21	تغيرات 19/20
الأطر	83	85	90	%2,35-	%5,55-
العاملين	8	8	8	-	-
العدد الإجمالي	91	93	98	%2,15-	%5,10-
نسبة التأطير	%91,21	%91,40	%91,84		

عرف العدد الإجمالي للمستخدمين ونسبة التأطير شبه إستقرار خلال الفترة المعتمدة.

التوزيع الإجمالي حسب الجنس

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الجنس:

الجنس	2021		2020		2019	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
التوزيع	50	41	50	43	54	44
المجموع	91		93		98	

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق حسب الجنس والصنف:

2021		2020		2019		الصنف
الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	
1	-	1	-	2	-	المديرية العامة
8	2	8	3	7	3	المديرين
5	6	3	6	5	6	المسؤولين
30	31	32	32	34	33	الأطر
6	2	6	2	6	2	المستخدمين
50	41	50	43	54	44	المستخدمين حسب الجنس
91		93		98		المجموع

التوزيع حسب الأقدمية

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الأقدمية :

الأقدمية	2019	2020	2021
فوق 20 سنة	35	33	33
ما بين 10 و20 سنة	39	42	43
ما بين 5 و10 سنوات	13	12	9
أقل من 5 سنوات	11	6	6
المجموع	98	93	91

3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

إلى غاية هذا اليوم، لا يوجد أي مخطط لتحفيز أو إشراك المستخدمين في رأسمال الصندوق بإعتبار وضعه القانوني كمؤسسة عمومية في ملكية الدولة بنسبة 100%.

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

عدد ممثلي المستخدمين

يوضح الجدول أسفله عدد ممثلي للمستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2019	2020	*2021
2	2	-
ممثلي المستخدمين		

* : جرت انتخابات المستخدمين طبقا لمرسوم وزير الاقتصاد والمالية رقم 1010.21 تاريخ 2021/4/6. في نهاية هذه الانتخابات، لم يتم تقديم أي لائحة.

عدد أيام الإضرابات حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي يوم إضراب.

عدد حوادث الشغل حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي حادث للشغل.

عدد حالات الفصل عن العمل حسب السنة والصنف

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يتم تسجيل أي فصل عن العمل.

عدد الإستقالات حسب السنة والصنف

يوضح الجدول أسفله عدد إستقالات مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

عدد الإستقالات	2019	2020	2021
المديرية العامة	-	-	-
المديرين	-	-	1
المسؤولين	-	-	-
الأطر	1	2	-
المستخدمين	-	-	-
مجموع الإستقالات	1	2	1

من جهة أخرى، يوضح الجدول أسفله عدد المغادرين (التقاعد، وضع تحت التصرف....) للصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

عدد المغادرين	2019	2020	2021
المديرية العامة	-	1	-
المديرين	-	-	1
المسؤولين	-	1	1
الأطر	3	1	-
المستخدمين	1	-	-
المجموع	4	3	2

عدد التوظيفات سنويا وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، عدد التوظيفات حسب الصنف خلال الثلاث سنوات الماضية :

2021	2020	2019	
-	-	-	المديرية العامة
1	-	-	المديرين
-	-	-	المسؤولين
-	-	1*	الأطر
-	-	-	المستخدمين
1	-	1	مجموع التوظيفات

(*) : إستعادة وضع تحت التصرف

وإعتبارا لمختلف العناصر المعروضة أعلاه، فقد تطور تداول المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي:

2021	2020	2019	
1	-	*1	التوظيفات
2	3	4	المغادرات
1	2	1	الإستقالات
91	93	98	عدد المستخدمين
%2,2	%2,7	%3,1	معدل تداول المستخدمين (1)

(1) : تداول=(التوظيفات+المغادرات+الإستقالات)/عدد المستخدمين

بلغ معدل تداول المستخدمين 3,1% سنة 2019 و 2,7% سنة 2020 و 2,2% سنة 2021 مما يعكس إستقرار عدد المستخدمين.

عدد وطبيعة النزاعات الإجتماعية حسب السنة

لم يتم تسجيل أي نزاع (جماعي أو فردي) خلال الفترة 2019-2021.

3.2. الحكامة

1.3.2. تكوين هيئة الحكامة

مجلس إدارة الصندوق التجهيز الجماعي

طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، الصادر عن الظهير الشريف رقم 5-92-1 بتاريخ 5 أغسطس 1992 كما تم تعديله وتتميمه، ومقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم 351-90-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 السالف الذكر، يدير صندوق التجهيز الجماعي مجلس إدارة يرأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة لهذا الغرض، في هذه الحالة، وزير الداخلية الذي يتولى، بموجب مقتضيات المادة 2 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، الوصاية على الصندوق، مع مراعاة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية حسب القوانين والأنظمة المطبقة على المؤسسات العمومية. يتكون مجلس إدارة الصندوق، مناصفة، من 8 أعضاء يمثلون الإدارة و8 أعضاء يمثلون المنتخبين المحليين. ويتكون بالإضافة إلى الرئيس، من الأعضاء غير التنفيذيين التاليين¹ :

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء ؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله ؛
- ثمانية مستشارين جماعيين معينين بقرار من وزير الداخلية وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر.

وطبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي كما تم تعديله وإتمامه، ومقتضيات المادة 3 من مرسوم تطبيقه :

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، الممثلين للإدارة عن طريق المسلك التنظيمي؛
- يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ممثلي المنتخبين المحليين بقرار من وزير الداخلية.

(1) : لم يعد والي بنك المغرب عضوا في مجلس الإدارة الذي أحاط علما خلال إجتماعه المتعقد في 30 ماي 2006 بسحب بنك المغرب من مجلس إدارة الصندوق.

في 31 دجنبر 2021، يتكون مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء التاليين :

أعضاء مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي في 31 دجنبر 2021 ¹				
الإسم العائلي والشخصي	ذكر/أنثى	الوظيفة داخل مجلس الإدارة	تاريخ أول تعيين	الحضور
الرئيس				
رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي يفوضها لهذا الغرض	ذكر	رئيس	—	%100
أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين				
—	—	—	—	—
أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين ²				
أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة				
ممثلان عن وزارة الداخلية (عضوين غير معينين بالإسم)	—	عضوان، يمثلان وزارة الداخلية	—	%100
السيدة السعدية لعروسي	أنثى	عضو، ممثلة وزارة الإقتصاد والمالية	9 نونبر 2015	%100
السيد هشام الطالبي	ذكر	عضو، ممثل وزارة الإقتصاد والمالية	20 أبريل 2016	%100
السيد عبد الوهاب بالمدني	ذكر	عضو، ممثل وزارة الصحة والحماية الإجتماعية	29 أكتوبر 2018	%100
السيد محمد اوجمد	ذكر	عضو، ممثل وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة	12 أبريل 2021	%100
السيد خالد الحطاب	ذكر	عضو، ممثل صندوق الإيداع والتدبير	20 يوليوز 2017	%100
السيد عبد اللطيف فزوان	ذكر	عضو، ممثل وزارة التجهيز والماء	6 دجنبر 2021	— ³
أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المنتخبين				
السيد مينة بوهودود	أنثى	رئيسة المجلس الجماعي للكثيفات إقليم تارودانت	3 ماي 2017	%100
السيد محمد شوقي	ذكر	رئيس المجلس الجماعي لضم الجمعة إقليم أزيلال	3 ماي 2017	%100
السيد بدر الموساوي	ذكر	رئيس المجلس الجماعي للمرسى إقليم العيون	3 ماي 2017	%100
السيد محمد مبديع	ذكر	رئيس المجلس الجماعي للفقيه بن صالح إقليم الفقيه بن صالح	3 ماي 2017	%100
أربعة (4) أعضاء يمثلون المنتخبين في طور التعيين بعد إنتخابات سبتمبر 2021 (إنتهاء المهام)				
—	—	—	—	—
أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ⁴				
—	—	—	—	—

(1) يحدد تشكيل مجلس إدارة الصندوق بموجب أحكام المادة 3 من المرسوم رقم 290-351 بتاريخ 14 ديسمبر 1992، والمتخذ لتطبيق القانون رقم 31-90 المتعلق بإعادة تنظيم الصندوق. كما تجدر الإشارة إلى أن العناصر الأخرى من المعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس الإداري للصندوق، كما هو متصوص عليه في الملحق III.2 M من دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 02/20 الذي يتم ويعدل الدورية رقم 03/19 المتعلق بالعمليات والمعلومات المالية توجد حاليا في طور التجميع لدى الأعضاء.

(2) يتم تعيين أعضاء المجلس الإداري للصندوق، حسب الحالة، عن طريق المسلك التنظيمي (ثمانية ممثلين للإدارة) وقرار من وزير الداخلية بالنسبة لأعضاء المجالس الجماعية (المادة 4 من القانون رقم المادة 31-90 المشار إليها أعلاه والمادة 3 من مرسومها التطبيقي).

(3) تم تعيين السيد عبد اللطيف فزوان بعد انعقاد إجتماعين لمجلس الإدارة برسم سنة 2021.

(4) أحكام دورية رقم 5-W-16 الصادر عن والي بنك المغرب بتاريخ 10 يونيو 2016 التي تحدد شروط وطرق تعيين المديرين المستقلين داخل الهيئة الإدارية للمؤسسات الائتمانية لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الإعتبار في إطار الإصلاح المؤسساتي المرتقب للصندوق.

أيضا، وطبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 90-31 السالف الذكر، تتم المراقبة المالية للمؤسسة من طرف مندوب الحكومة الذي أوكلت إليه مهمة الحرص على مدى مطابقة مقررات الصندوق مع مقتضيات القانون 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي المشار إليه أعلاه، وكذا مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في الميدان المالي. ويجب على مجلس الإدارة أن يحصل على موافقته فيما يخص :

- تحديد البرنامج العام للقروض ؛
- حصر ميزانية تسيير وتجهيز الصندوق ؛
- تخصيص الأرباح ؛
- وضع النظام الأساسي للمستخدمين وتحديد أجورهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة وأساليب عمل مجلس إدارة الصندوق (التركيبة، دعوة الأعضاء، النصاب القانوني، المداورات ...) تنظمها أحكام القانون 90-31 السالف الذكر ومرسوم تطبيقه، مع مراعاة الوضع القانوني للصندوق بوصفه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي تنظمها مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها كما تم تعديلها وتتميمها.

وفي الأخير، وتطبيقا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر، يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين على الأقل في السنة :

- قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المنتهية ؛
 - قبل 31 أكتوبر لدراسة وحصر ميزانية الصندوق والبرنامج التوقعي للسنة المقبلة.
- وقبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة، توجه الإدارة العامة للصندوق إلى رئيس المجلس، ملفا يضم العناصر التالية :

- جدول الأعمال ؛
- محضر اجتماع المجلس الأخير ؛
- مشاريع القرارات المزمع المصادقة عليها في الاجتماع المقبل ؛
- التقرير التدييري المزمع عرضه خلال المجلس، وعند الإقتضاء، الوثائق والتقارير التي سيتمكن أعضاء المجلس، على أساسها، من المساهمة في المناقشة واتخاذ القرارات الضرورية ؛
- جدول يبين تفعيل توصيات أعضاء المجلس المتخذة خلال الاجتماعات السابقة.

كما يتم إرسال هذا الملف إلى كافة أعضاء المجلس، ومندوب الحكومة، ومندوبي الحسابات قبل انعقاد مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بالحكمة لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار إلا في إطار الإصلاح المؤسساتي المرتقب للصندوق.

فيما يتعلق بالقانون الداخلي لمجلس إدارة الصندوق، فإن النصوص المنظمة للمؤسسة تحدد تكوينه وطرق عمله. إضافة إلى ذلك، ووعيا بأهمية تثمين المساواة بين الرجل والمرأة داخل البنك وتشجيع تمثيل كلا الجنسين في تنظيمه، ينكب الصندوق حاليا على ترسيم سياسته في مجال تثمين المساواة المهنية بين الجنسين طبقا لأفضل الممارسات في هذا المجال. ومن ثم فإن هذه السياسة ستمكن من تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (سياسة التوظيف، وتدابير المسار المهني، والأجور، والتكوين...) وضمان التوازن بين الرجال والنساء داخل مختلف هيئات الحكامة.

اللجان المختصة

لجان منبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والمخاطر

بوصفه بنكا، تمكن صندوق التجهيز الجماعي من الإمتثال لممارسات الحكامة الأكثر صرامة. وهكذا وطبقا للقوانين البنكية، أصبح الصندوق يتوفر منذ سنة 2003 على لجنة التدقيق والتي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة على تقييم مدى تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلية.

وطبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014، المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، صادق مجلس إدارة الصندوق، خلال إجتماعه المنعقد في 26 ماي 2015، على مقترح إنشاء لجنة التدقيق والمخاطر نظرا لحجم المؤسسة، وعمل على تحديد تركيبتها.

تركيبة لجنة التدقيق والمخاطر

المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير	رئيسا
الوالي، المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية)	عضو دائم
مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية)	عضو دائم

تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر بدعوة من الرئيس كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ومرتين على الأقل في السنة، وتقدم لمجلس الإدارة تقريرا حول أشغالها.

وينظم لجنة التدقيق والمخاطر ميثاق يحدد مهامها ومكوناتها ومجال تدخلها وآليات عملها. وقد صادق مجلس الإدارة المنعقد في 27 ماي 2016 على هذا الميثاق.

تساهم أشغال لجنة التدقيق والمخاطر في تحقيق هدف مزدوج يتجلى في مساعدة مجلس الإدارة في تقييم جودة وتناسق نظام المراقبة الداخلي للصندوق، ومواكبتها بخصوص إستراتيجية تدبير المخاطر.

وتكمن مهام لجنة التدقيق والمخاطر أساسا في:

1. فيما يتعلق بالمعلومة المالية والمحاسبية :

- التحقق من مصداقية ودقة المعلومات المالية الموجهة لمجلس الإدارة والأطراف الأخرى، وتقييم ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة لإعداد الحسابات.

2. فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية :

- تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية ؛
- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة لسد الثغرات أو أوجه القصور في نظام المراقبة الداخلية ؛
- التوصية بتعيين مندوبي الحسابات ؛
- تحديد مجالات المخاطر الدنيا التي يجب على المدققين الداخليين ومندوبي الحسابات تغطيتها ؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق ومخطط التدقيق وتقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي ؛
- إحاطة اللجنة علما بتقارير النشاط والتوصيات الصادرة عن وظيفة التدقيق الداخلي والمراقبة المستمرة والمطابقة، ومندوبي الحسابات وسلطات الإشراف وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة.

3. فيما يتعلق بإستراتيجية تدبير المخاطر :

- تقديم الإستشارة لمجلس الإدارة حول إستراتيجية المخاطر ودرجة تجنب المخاطر ؛
- التأكد من إحتواء مستوى المخاطر في الحدود الموضوعية من طرف هيئة الإدارة طبقا لدرجة تجنب المخاطر التي حددها مجلس الإدارة ؛
- تقييم جودة منظومة قياس والتحكم ورصد مخاطر الصندوق ؛
- التأكد من ملاءمة نظام المعلومات مع المخاطر المحدقة ؛
- تقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة للصندوق والحرص على إستقلاليته.

ويمتد نطاق تدخل لجنة التدقيق والمخاطر ليشمل جميع وحدات الصندوق. كما يتدخل في كافة الميادين أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية أو العملاقية.

تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل خلال كل نصف سنة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة التعيين والأجور

طبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014، المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، وتلك المتعلقة بتوجيهات والي بنك المغرب رقم 1/W/2014 المتعلقة بالحكمة لدى مؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، أنشأ مجلس إدارة الصندوق، خلال إجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، لجنة التعيين والأجور وصادق على ميثاقها الذي يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتتكون هذه اللجنة، من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، حاليا في طور التعيين. ويمكنها اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال إجتماعاتها.

وتكمن مهام هذه اللجنة على الخصوص في:

- إبداء الرأي في عملية توظيف وتعيين مسيري الصندوق ؛
 - إبداء الرأي في سياسة أجور الصندوق.
- تجتمع لجنة التعيين والأجور بدعوة من رئيسها على الأقل مرة في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك.

لجنة أحدثت بموجب قانون الصندوق

لجنة القرض

طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 31-90 السالف الذكر، أحدثت لدى الصندوق، لجنة القرض تتكلف بدراسة ومنح القروض والسلفات، طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تركيبة لجنة القرض

(انظر المادة 6 من المرسوم رقم 2-90-351 السالف الذكر)

الرئيس	العامل، المدير العام للصندوق
أعضاء دائمين	ممثلان معينان من طرف وزير الداخلية
أعضاء دائمين	ممثلان معينان من طرف وزير الاقتصاد والمالية
عضو دائم	ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير

يمكن أن يُنظم للجنة القرض، بصفة استشارية، ممثلين عن أي وزارة أو هيئة يُعتبر رأيها ضروريا.

طبقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.90.351 السالف الذكر، تجتمع هذه اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة لذلك ومرة في الشهر على الأقل. كما يمكن للجنة القرض أن تجتمع بطلب مكتوب من أحد أعضائها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

لجان منبثقة عن المديرية العامة

اللجنة الداخلية للمخاطر

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2009، على لجنة داخلية للمخاطر والتي تمت مراجعة مهامها وأساليب عملها في سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 32 بتاريخ 3 أبريل 2019، حُددت مهام اللجنة الداخلية للمخاطر على الخصوص فيما يلي:

1. فيما يتعلق بتدبير مخاطر القرض:

- التأكد من تناسق أنشطة الصندوق مع توجهاته الإستراتيجية وكذا مع درجة تجنب المخاطر ؛
- دراسة تنزيل المستويات العامة لتجنب المخاطر في إطار الحدود الداخلية والحرص على إحترام هذه الحدود ؛
- التأكد من فعالية نظام القياس والتحكم والرصد لمخاطر تمرکز القرض ؛
- دراسة وتتبّع تطور الحقوق المعلقة الأداء والحقوق الضعيفة وإقرار التدابير المزمع اتخاذها ؛
- دراسة، بشكل منتظم، مدى أهمية اختبار الضغط وتقييم النتائج، وإتخاذ التدابير الرامية لتقليص المخاطر حينما تفرز إختبارات الضغط نقاط الضعف.

2. فيما يتعلق بتدبير المخاطر العملية:

- الحرص على نشر نظام تدبير المخاطر العملية لدى مختلف وحدات البنك ؛
- إجراء مراجعة دورية لتطور التعرض للمخاطر العملية والخسائر والحوادث العملية ؛
- دراسة تطورات خارطة المخاطر العملية والمصادقة عليها ؛
- مراقبة تطور كلفة المخاطر العملية عند الإبلاغ عن خسائر عملية ؛
- التأكد من فعالية نظام التجميع والإبلاغ عن الحوادث ؛
- التأكد من تتبع ترسيم المراقبة وتدبير المخاطر على مستوى مختلف وحدات الصندوق ؛
- دراسة وتقييم نظام إستمرارية نشاط البنك ؛
- المصادقة على الإرجاءات المتعلقة بتدبير المخاطر العملية الموجهة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

3. فيما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية :

- التأكد من تتبع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية.

4. فيما يتعلق بتعزيز نظام المراقبة الداخلي :

- التأكد من ملائمة وفعالية نظام المراقبة الداخلي ؛
- إجراء مراقبة فعالة ومنتظمة لتدابير تحسين نظام المراقبة الداخلي وتعزيز ثقافة المراقبة الداخلية على مستوى مختلف وحدات البنك ؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ؛
- معالجة جميع الأسئلة المتعلقة بتحسين نظام المراقبة الداخلية ؛
- دراسة دليل المراقبة الداخلي والمصادقة عليه ؛
- دراسة التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية الموجه لبنك المغرب ؛
- تتبع تفعيل جميع مخططات العمل لتفادي الأعطال التي كشفت عنها هيئات المراقبة الداخلية والخارجية.

5. فيما يتعلق بالمطابقة مع المتطلبات القانونية والإحترازية :

- بخصوص المطابقة مع المتطلبات القانونية والإحترازية، تقوم لجنة المخاطر الداخلية بالتأكد من مدى مطابقة نظام ونماذج تدبير المخاطر التي تم وضعها مع متطلبات القوانين الإحترازية. كما تحرص على احترام المعايير الإحترازية المطبقة على الصندوق.
- وفي هذا الإطار، تحرص لجنة المخاطر الداخلية بالخصوص على إحترام :
 - قواعد الملاء ؛
 - نظام الحد من تمرکز مخاطر القرض تجاه نفس المقترض.

تركيبة لجنة مطابقة الأصول والخصوم

الرئيس	العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	المكلف بالكتابة العامة
عضو دائم	مدير قطب العمليات
عضو دائم	المدير المالي
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء
عضو دائم	المسؤول عن قسم مراقبة التدبير ومطابقة الأصول والخصوم
عضو دائم	المسؤول عن وحدة المطابقة

تخضع لجنة مطابقة الأصول والخصوم إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيباتها وآليات عملها. وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة التنظيم ونظام المعلومات

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر، منذ سنة 2019، على لجنة التنظيم ونظام المعلومات تتكلف بقيادة إستراتيجية الصندوق في مجال التنظيم، والتطوير وحكامة النظام المعلوماتي للبنك. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 33 بتاريخ 5 أبريل 2019، تكمن المهام الأساسية للجنة فيما يلي :

- الحرص على مواكبة الإستراتيجية المعلوماتية لإستراتيجية البنك ؛
- ضمان تتبع تفعيل وضع حقبة مشاريع نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي بخصوص مختلف مكونات حكمة نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي فيما يخص الميزانية المخصصة لمشاريع التنظيم ونظام المعلومات ؛
- الحرص على تتبع تفعيل سياسة سلامة نظام المعلومات ؛
- التأكد من تفعيل مخططات العمل للتصدي للإشكاليات المتعلقة بنظام المعلومات.

تركيبة لجنة التنظيم ونظام المعلومات

الرئيس	العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	المكلف بالكتابة العامة
عضو دائم	مدير قطب العمليات
عضو دائم	المدير المالي
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم ونظام المعلومات
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية الدعم
عضو دائم	المسؤول عن التنظيم وحماية المعلومات

يمكن للجنة اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها. تخضع اللجنة إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيباتها وآليات عملها. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

6. الحكامة والإشراف والمراقبة الخارجية للصندوق :

تحرص اللجنة الداخلية للمخاطر على تفعيل التوصيات المتعلقة بمجال تدخلها والمنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر وكذا عن المتدخلين في الإشراف والمراقبة الخارجية.

وينظم اللجنة الداخلية للمخاطر، ميثاق يحدد مهامها، وتركيباتها وأساليب تسييرها.

تركيبة اللجنة الداخلية للمخاطر

الرئيس	العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	المكلف بالكتابة العامة
عضو دائم	مدير قطب العمليات
عضو دائم	المدير المالي
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء
عضو دائم	المسؤول عن المطابقة والحكامة

تجتمع اللجنة الداخلية للمخاطر بدعوة من رئيسها مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة مطابقة الأصول والخصوم (ALCO)

منذ سنة 2017، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على لجنة مطابقة الأصول والخصوم والخزينة والتي تمت مراجعة تسميتها وتركيباتها وأساليب تسييرها خلال سنة 2019. في إطار تفعيل خطة العمل لمطابقة الصندوق مع أحكام توجيه والي بنك المغرب رقم 2/w/2021 المتعلق بتدبير مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بالحقبة البنكية بتاريخ 4 مارس 2021، تمت مراجعة تشكيل هذه اللجنة سنة 2021، وذلك بموجب قرار السيد العامل، المدير العام رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر 2021.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 25 بتاريخ 22 فبراير 2019، كما تم تعديله بقرار رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر 2021، حددت إختصاصات هذه اللجنة على الخصوص فيما يلي :

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية) طبقا للتوجيهات الإستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛
- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة ؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛
- تقييم تأثير إطلاق منتجات جديدة أو أنشطة جديدة تضم مخاطر على معدلات الفائدة أو السيولة، أو على الوضعية المالية للبنك ؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدلات الفائدة والصرف) على ضوء الحدود الداخلية والتنظيمية المحددة من طرف البنك ؛
- المصادقة على الإتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

4.2. معلومات حول أصحاب المصلحة

1.4.2. تأثيرات أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

في نهاية سنة 2021، حرص الصندوق على مواصلة تحقيق هدفه الدائم والذي يكمن في مواكبة الجماعات الترابية في تنفيذ برامجها التنموية ومشاريعها الإستثمارية، على الرغم من السياق الخاص الذي ساد منذ سنة 2020.

في هذا السياق، بلغت الإلتزامات 2 772 مليون درهم عند متم سنة 2021، وهمت تمويل 48 مشروع غطت 9 قطاعات لفائدة 33 جماعة ترابية.

من جهتها، بلغت السحوبات 2 878 مليون درهم، مما ساهم في تمويل إستثمارات الجماعات الترابية بنسبة تصل إلى 19%. ومكنت هذه السحوبات من تمويل 159 مشروع لفائدة مختلف فئات الجماعات الترابية، ولاسيما لمواكبة برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية وبرامج إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية.

ولقيادة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبغية تقييم أفضل للتأثير الإقتصادي والإجتماعي للإستثمارات التي مولها البنك، ولاسيما التنمية ومعالجة العجز في البنية التحتية الأساسية، وتحسين ظروف وجودة حياة السكان المحليين، حدد الصندوق مجموعة من المؤشرات الهامة، من حيث النوعية والكمية. وهمت هذه المؤشرات بشكل أساسي مؤشرات النتائج والتأثير على السكان المستفيدين (السكان الذين تم فك عزلتهم، والمرتبطون بشبكات التطهير، وشبكات الماء الصالح للشرب).

المساهمة في الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية

يساهم الصندوق، إلى جانب الشركاء الوطنيين الآخرين، في تحقيق أهداف برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية، والتي تستهدف تنمية العديد من الجماعات الترابية الموزعة على مجموع أنحاء التراب الوطني، والتي تعرف عجزا في البنية التحتية والخدمات الإجتماعية الأساسية : الطرق القروية، المنشآت الفنية، التزود بالماء الصالح للشرب والتطهير والكهرباء والمدارس والمستوصفات، إلخ. في هذا السياق، يتدخل الصندوق بشكل مباشر لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تتلاءم مع الحاجيات ذات الأولوية للجماعات الترابية والتي لها أثر قوي على السكان المحليين. وتهم المؤشرات المعروضة أدناه، المشاريع التي توجد في طور الإنجاز والتي تم الإلتزام بها برسم سنة 2021.

تعويضات أعضاء المجلس الإداري

لا يستفيد أعضاء المجلس الممثلين للإدارة و للمنتخبين المحليين من أي تعويضات أو مكافآت الحضور وذلك طبقا للدورية رقم 99-12 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

أجور المسيرين

تحدد أجرة المديرية العامة بقرار من وزير الداخلية ووزير الإقتصاد والمالية.

العلاقة مع المساهمين

بحكم أن المؤسسة في ملكية الدولة بنسبة 100% فليس للصندوق مساهمين آخرين.

2.3.2. آداب وأخلاقيات المهنة والوقاية من الفساد

الوقاية من الفساد

منذ سنة 2008، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على مدونة للأخلاق تركز على مبادئ عامة وقواعد حسن السلوك لا سيما فيما يتعلق بالوفاء واحترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والأسرار المهنية التي يجب أن تحكم السلوك اليومي لمستخدمي الصندوق أثناء مزاولته مهامهم.

وقد تم توزيع مدونة الأخلاقيات على جميع المستخدمين الذين إطلعوا عليها والتزموا باحترامها. كما يتم إطلاع جميع المستخدمين الجدد على هذه المدونة بمجرد الإلتحاق بالمؤسسة قصد الإلتزام بها رسميا واحترامها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز مدونة الأخلاقيات، في سنة 2015، بالقرار رقم 378، للوالي، المدير العام للصندوق بتاريخ 30 يناير 2015 القاضي بإدخال مقتضيات جديدة تهدف إلى تأكيد إلتزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة، وحماية مستخدميها من أعمال العنف ومختلف أشكال الفساد. كما تم إدخال مقتضيات جديدة لحماية البيانات الشخصية وكذا مقتضيات تتعلق بالمستخدمين المتدخلين في منح وتنفيذ الصفقات العمومية.

كما أضيف إلى مدونة الأخلاقيات، نموذج الإعلان المتعلق بوضعيات تضارب المصالح من أجل توقعها وتجنبها.

ولابد من الإشارة إلى أنه منذ اعتماد مدونة الأخلاقيات من طرف جميع المستخدمين، ووفقا للنتائج والإبلاغات التي تم توجيهها للمسؤول عن المطابقة والحكامة، بصفته مسؤول عن مدونة الأخلاقيات، لم يتم تسجيل أي حدث أو صعوبة في تطبيق المدونة. وفي هذا الصدد، لم يتم تلقي أية شكاية بخصوص الإنحرافات المحتملة عن مقتضيات مدونة الأخلاق.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه سيتم خلال سنة 2022 وضع اللمسات الأخيرة لسياسة الصندوق فيما يخص مكافحة الرشوة.

حوادث الرشوة

إلى يومنا هذا لم يسجل الصندوق أي حادث متعلق بالرشوة.

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل

الولوج إلى شبكة الماء الصالح للشرب

تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب والظروف المعيشية والصحية للسكان من أجل مكافحة الهجرة القروية.

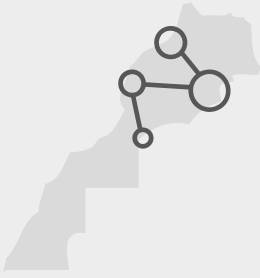
السكان القروية المستفيدة

8 000

نسمة



وتغطية



5

عمالات وإقليم

الولوج إلى شبكة التطهير

تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان

السكان القروية
المستفيدة تقدر بـ

71 600

نسمة



53 كلم

طول شبكة تجميع
المياه العادمة



4

محطات تصفية

طرق قروية لفك العزلة

روابط طرقية

تمويل المشاريع الرامية إلى تقليص العجز في الطرق القروية والتي تمكن من فك العزلة وتحسين شروط النقل والولوج إلى الخدمات الاجتماعية لفائدة الساكنة القروية المعزولة.

ساكنة قروية مستفيدة

تبلغ

223 840

نسمة



14

مستوصفات
ومراكز صحة



و

80

مدرسة



مزودة بالخدمات

147

أماكن
للمعاملات التجارية

مرتبطة بالشبكة الطرقية الوطنية

612 كلم

من الطرق القروية
لفك العزلة



فك عزلة

364

دوار



موزعة على

4

جهات

23

عمالة وإقليم

82

جماعة

تجهيزات القرب الرياضية

تعميم ملاعب القرب متعددة الاختصاصات

تمويل المشاريع التي تهدف إلى بناء ملاعب رياضية للقرب متعددة الاختصاصات في العالم القروي والشبه حضري من تنمية العالم القروي وتسهيل ممارسة الشباب للرياضة في أفضل الظروف.

بناء

511

ملاعب رياضية للقرب متعددة الاختصاصات في العالم القروي والشبه حضري



تغطية

338

جماعة

موزعة على

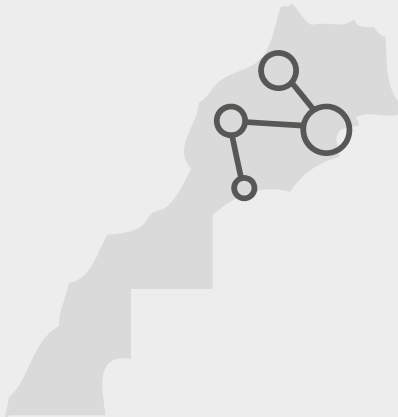
7

جهات

و

19

عمالة وإقليم



التعليم والتكوين

تعميم التعليم

تمويل المشاريع الهادفة إلى :

بناء

14

مدرسة
جماعية



يمكن أن يستفيد منها تلاميذ

في

14

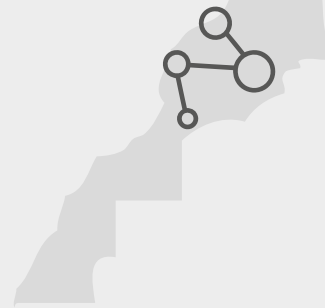
جماعة



موزعة على

6

عمالات وأقاليم



محاربة الهدر المدرسي

تمويل المشاريع الهادفة إلى :

إقتناء

131

مركبات النقل المدرسي

لفائدة

3 144

تلميذ



تشجيع التكوين المهني

المساهمة في تمويل المشاريع الهادفة إلى :

بناء

2

مدن للمهن والكفاءات



موزعة على

2

جهات

لفائدة

5 920

تلميذ متدرب



المساهمة في إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز يساهم الصندوق في تطوير الدينامية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة السكان من خلال تعزيز البنيات التحتية والخدمات الأساسية وإعادة تصنيف الساحات الحضرية للمدن.

إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز

إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز المساهمة في تحقيق برامج التنمية الجهوية والحضرية من خلال تمويل مشاريع التهيئة وإعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز.

580 كلم

من الطرق الحضرية
والطرق السريعة
والطرق المدارية



السكان المستفيدة

35 742

نسمة



الهدف: تحسين ظروف السير والنقل
والسلامة

تثمين الثروات السياحية للمجالات الترابية

تلعب الفنون الشعبية دوراً مهماً في تطوير الأنشطة الثقافية والسياحية في المملكة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تثمين الخصائص الثقافية المغربية. يساهم البنك من خلال تمويل بناء مدينة الفنون الشعبية في تثمين الرأسمال غير المادي والفولكلور المغربي، وبنفس المستوى، في الإبداع الفني والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والجهوي.

الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي

يساهم الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للمملكة في تكريم ذاكرة الأماكن والأشخاص، والحفاظ على الذاكرة الجماعية للمواطنين.

تكمّن مساهمة البنك في ذلك من خلال تمويل مشروع إعادة تأهيل لإحدى القصبات كموقع رمزي في تاريخ المغرب، تمت إعادة تأهيله وتهيئته لإنشاء طرق مرورية، مما يمكن من تنظيم زيارات سياحية ودعم تطوير قطاع السياحة.

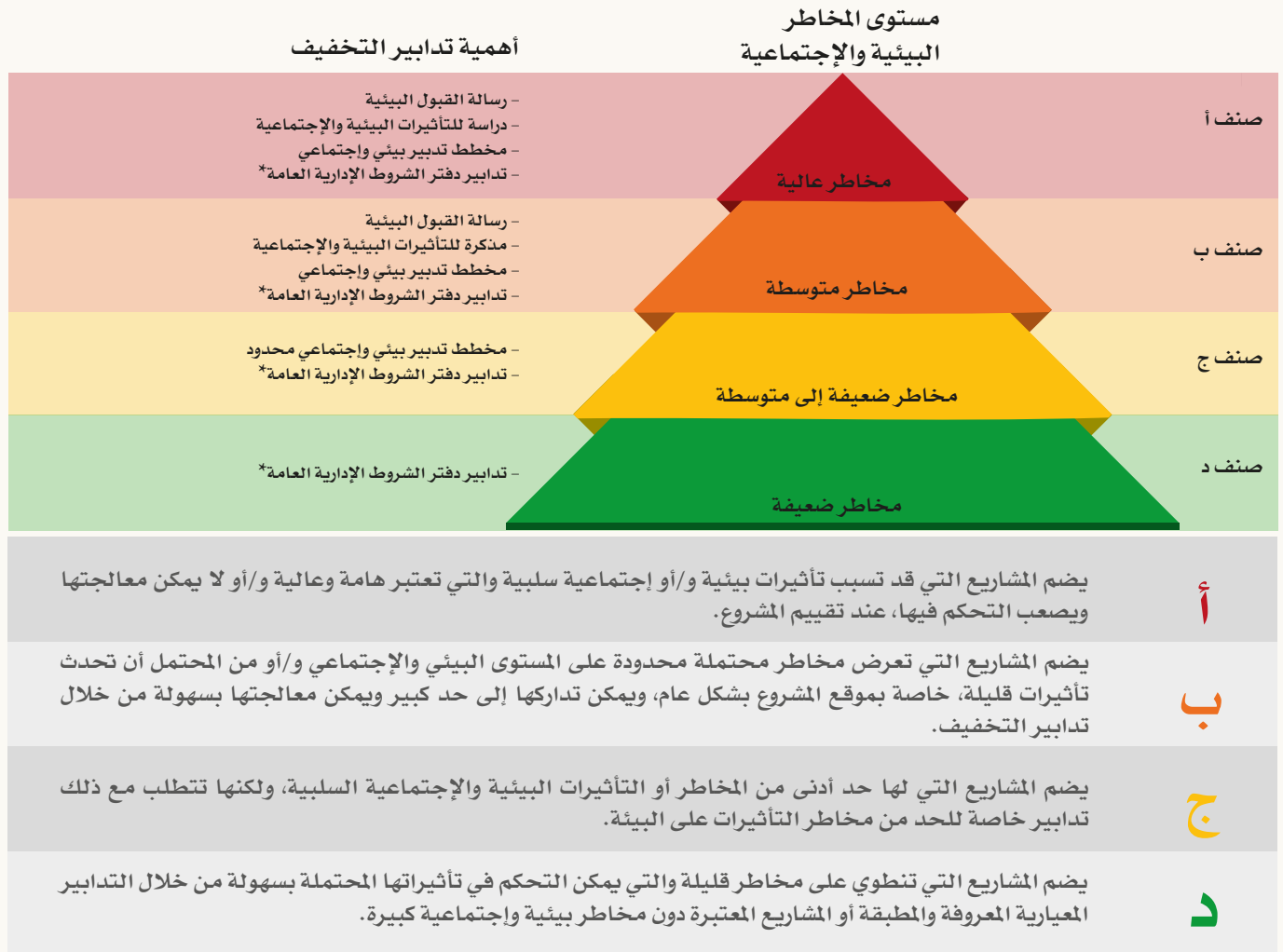
2.4.2. الإجراءات التصحيحية المتخذة للأنشطة ذات التأثيرات السلبية المحتملة أو المؤكدة على المجتمعات المحلية

أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي للمشاريع، وحسب تصنيفها البيئي والاجتماعي (أصناف المخاطر البيئية والاجتماعية)، من الضروري اتخاذ تدابير التخفيف إلى مستويات مقبولة أو التقليل من التأثيرات السلبية، المحتملة أو المؤكدة، للمشاريع على البيئة والسكان المحليين. كل مشروع مقدم للحصول على تمويل من الصندوق وتم تحديده على أنه يخضع لتقييم التأثير البيئي، بموجب القانون المعمول به، يجب أن يتضمن ملف طلب القرض المتعلق به، العناصر التالية :

- دراسة التأثير البيئي أو مذكرة حول التأثير البيئي والاجتماعي ؛
- مخطط التدبير البيئي والاجتماعي ؛
- رسالة قبول بيئية صادرة عن اللجنة الوطنية أو الجهوية.

وفيما يلي إجراءات التخفيف المطلوبة حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية :

تصنيف المشاريع حسب مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية



* : دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال (مرسوم رقم 394-14-2 بتاريخ 13 ماي 2016)

3.4.2. شروط الحوار مع أصحاب المصلحة

في إطار أنشطته، يحرص البنك على الحفاظ على الشروط المثلى للحوار والتبادل مع أصحاب المصلحة الرئيسية، ومن خلال قنوات حوار ملائمة، وذلك بشكل منتظم أو محدد من أجل تلبية تطلعاتهم وحاجياتهم بشكل فعال.

خلال سنة 2021، نظم الصندوق لقاءات مع ممثلي عينة من الجماعات الترابية من أجل المناقشة وجمع "صوت الزبناء"، بهدف أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته وتطوير المشاريع الإستراتيجية للمؤسسة.

هكذا، وفي إطار مشروع التحول الرقمي الخاص به، نظم الصندوق إجتماعات مع ممثلي الجماعات الترابية، من أجل عرض هذا المشروع الإستراتيجي عليهم. وشكلت هذه الإجتماعات أيضا فرصة لتقييم تجاربهم حول إستعمال الخدمات التي تقدمها حاليا منصة الخدمات الإلكترونية، ولتحديد المبادرات الرقمية التي من المحتمل أن تحقق قيمة في الإتجاهين وجمع تطلعاتهم من أجل أخذها بعين الاعتبار في إطار تفعيل هذا المشروع المهيكل.

كما نظم الصندوق، في إطار تفعيل نظام التدبير البيئي والاجتماعي الخاص به، إجتماعات مع عينة تمثيلية لمختلف مستويات الجماعات الترابية، من أجل تقييم درجة الأخذ بعين الاعتبار للإشكاليات البيئية والاجتماعية في السياسات ومشاريع الإستثمار الترابية، من أجل فهم أفضل لحكمة الجوانب البيئية والاجتماعية، وتقييم قدرتها في مجال التدبير البيئي والاجتماعي.

4.4.2. خارطة أصحاب المصلحة

يتشكل أصحاب المصلحة الرئيسيين مما يلي :



ويعرض الجدول أسفله أهم قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة :

أصحاب المصلحة	قنوات التواصل*	التردد
الجماعات الترابية (الجهات، العمالات، الأقاليم، الجماعات....)	<ul style="list-style-type: none"> - منصة الخدمات الالكترونية - اجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات مع الزبناء، مؤتمرات، أورش... - دعاءات تواصلية مؤسساتية - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية... 	يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو مرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة
مانحي الأموال الوطنيين والدوليين	<ul style="list-style-type: none"> - مهام الإفتتاح، في إطار التمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية - اجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات، مؤتمرات، أورش... - دعاءات تواصلية مؤسساتية - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية... 	يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو مرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة
السلطات التنظيمية والمقاولين الفرعيين	<ul style="list-style-type: none"> - التقارير، والبيانات المالية، والمنشورات المالية، والبيانات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جريدة الإعلانات القانونية ...) - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية... 	سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو مرة واحدة
المنظمات المهنية	<ul style="list-style-type: none"> - عمولات موضوعاتية - إرجاءات حول المخاطر 	شهرية أو ربع سنوية
الموردون	<ul style="list-style-type: none"> - قانون المشتريات - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية... 	حسب الحاجة
وسائل الإعلام والصحافة	<ul style="list-style-type: none"> - الإعلانات المالية والبلاغات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جرائد الإعلانات القانونية ...) 	منتظمة وحسب الحاجة

* : لائحة غير حصرية

5.4.2. سياسة ومعايير إنتقاء أصحاب المصلحة

الجماعات الترابية

في إطار مهمته، يعرض الصندوق حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع في مختلف القطاعات التي تغطي جميع إختصاصاتها، كما تم تحديدها في القوانين التنظيمية رقم 111-14 و 112-14 و 113-14، المتعلقة على التوالي بالجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات، والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

من أجل التمكن من الولوج إلى حلول تمويل الصندوق، يتعين على المقترض إستيفاء بعض الشروط، والتي ترمي أساسا إلى تحليل ملاءة الجماعات الترابية، في هذه الحالة :

- التوفر على معدل مديونية (مجموع الأقساط السنوية / موارد الجماعة الترابية) أقل من 40% ما عدا قرار مخالف من مجلس الإدارة ؛
- التوفر على خدمة الدين أقل من 80% من فائض الإستغلال ؛
- المساهمة في تمويل المشروع بنسبة 20% من كلفته مع ضرورة تقديم عقار ذو وضعية سليمة ؛
- التوفر على الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية لإنجاز المشروع بشكل يمكن من تفادي المخاطر العملية.

من جانبها، يجب أن تستوفي المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل الصندوق، المعايير كما تم تحديدها في نموذج تدبير المخاطر للمؤسسة.

الموردون

يتم إنتقاء موردي الصندوق طبقا للقواعد التي حددها قانون المشتريات الخاص بالصندوق الجاري به العمل كما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة. ويحدد هذا الأخير الشروط والأشكال التي يتم بموجبها إبرام صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الصندوق. كما يحدد أيضا القواعد الخاصة بتنفيذ الصفقات المذكورة ومراقبتها.

كما يخضع إبرام صفقات الصندوق لمبادئ حرية الولوج إلى الطلبات العمومية العامة والمعاملة المتساوية وضمان حقوق المتنافسين، وكذلك الشفافية في إختيارات صاحب المشروع.

وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الطلبات العمومية والإستعمال السليم للأموال العمومية. وتتطلب تحديدا مسبقا للحاجيات، واحتراما للإلتزامات بالإشهار وإجراء المنافسة وإختيار العرض الأكثر فائدة إقتصاديا.

الشركاء

في إطار مهمته، يعمل الصندوق بتفاعل مع تطور محيطه ويدعم لمختلف السياسات العمومية ويحرص، بشكل دائم، على تحقيق الشروط التي من شأنها تشجيع فرص جديدة للشركات المالية مع المؤسسات المتخصصة، لاسيما المؤسسات الدولية للتنمية. وتشمل أوجه التضافر المالي الجديدة هذه، بالإضافة إلى خطوط التمويل التي تتعلق على وجه الخصوص بالمشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ، المنح المقدمة للمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية.

5.2. نقط أخرى

1.5.2. أهداف والتزامات الصندوق في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية

تتمثل المسؤولية البيئية للبنك في إلتزامه بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة طبقا للقوانين الوطنية والإلتزامات المملكة الدولية.

من جهة أخرى، قام الصندوق منذ أكثر من عقدين بإدماج تقييم المخاطر البيئية للمشاريع التي يمولها في عملياته. ويتم هذا التقييم من خلال تصنيف المخاطر والتأثيرات البيئية التي تم تحديدها حسب حجم وطبيعة المشاريع.

ومن أجل تحسين عمليات الحكامة وتدبير المخاطر الشاملة، أطلق البنك سنة 2020، عمليات إعادة تأهيل ممارسات الحكامة وتدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع التي يمولها، طبقا للقوانين الوطنية والممارسات الجيدة لمناحي الأموال ومتطلبات المنظمين الماليين الوطنيين، من خلال وضع نظام التدبير البيئي والاجتماعي.

بالموازاة مع هذه المبادرة، ووعيا بدوره في المساهمة في الإنتقال نحو تنمية مرنة ومنخفضة الكربون للمجالات الترابية، يتوقع البنك تكثيف تدخلاته لتمويل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.

وبالتالي، يحرص البنك على تطوير شراكات إستراتيجية تهدف إلى تعبئة المنح والمساعدات المالية للمواكبة التقنية والمالية للجماعات الترابية، وتعبئة تمويلات تنافسية لتلبية الحاجيات الإستثمارية المتزايدة للجماعات الترابية في البرامج المندمجة، لاسيما تلك التي تهدف إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والإنتقال نحو إقتصاد أخضر وشامل ومنخفض الكربون.

2.5.2. إنجازات في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مدى الثلاث سنوات الأخيرة

إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية

● المصادقة على السياسة البيئية والاجتماعية

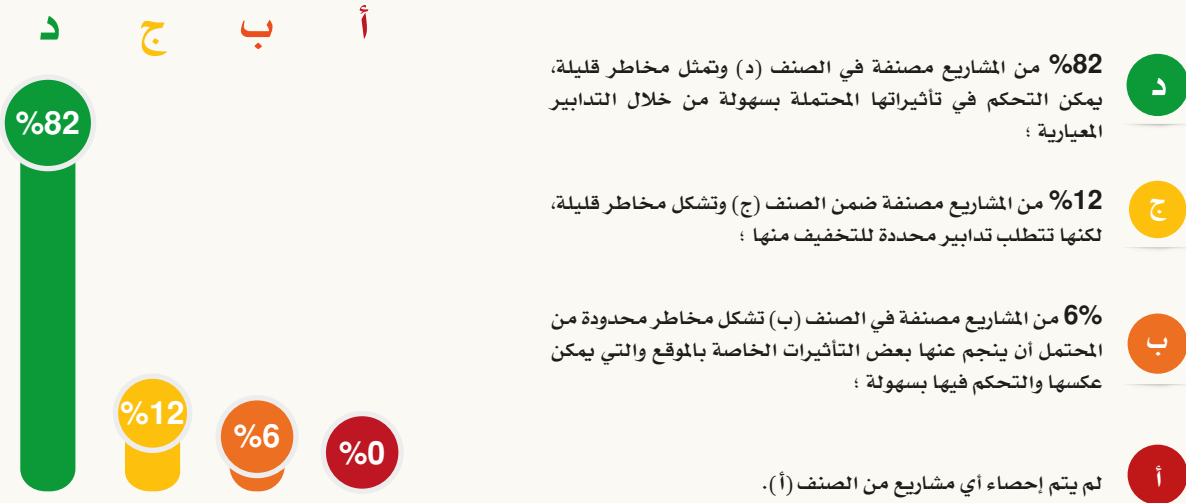
أدرج الصندوق، الأخذ بعين الإعتبار للتأثيرات البيئية والاجتماعية لنشاط القروض، ضمن المحاور ذات الأولوية لإستراتيجيته التنموية. وبالتالي، ووعيا منه بتطور نظامه البيئي والسياسات العمومية والرغبة في الرفع من مشاركته في تمويل المشاريع المدعومة، ليس فقط على المستوى الإقتصادي ولكن أيضا على المستويين البيئي والاجتماعي، فقد قرر الصندوق إتخاذ إجراءات لتحسين تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية، وتعزيز تنمية مستدامة وشاملة.

لهذه الغاية، وتماشيا مع الرؤية الإستراتيجية للمملكة المغربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، صادق مجلس الإدارة على السياسة البيئية والاجتماعية للبنك، خلال إجتماعه في 28 أكتوبر 2021، والتي دخلت حيز التنفيذ خلال سنة 2022. وتمكن هذه السياسة من ترسيم وإعطاء بعد جديد لإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبير المخاطر الشاملة للمؤسسة.

كما شرع الصندوق في نشر نظام التدبير البيئي والاجتماعي الخاص به، والذي يكمن في التطبيق الفعال والمنسق لجميع الإجراءات والأدوات البيئية والاجتماعية المطورة، مع الحرص على إحترام الإلتزامات التي تم التعهد بها في إطار السياسة البيئية والاجتماعية. وبالتالي، أجرى الصندوق إختبارات بيضاء لتفعيل المساطر البيئية والاجتماعية التي تم تطويرها في إطار نظام التدبير البيئي والاجتماعي من خلال تطبيقه على حوالي خمسين مشروعا كانت تم قبولها من طرف لجنة القرض. والهدف هو إختبار تفعيل نظام التدبير البيئي والاجتماعي المطور، بهدف إحداث التعديلات المحتملة والمناسبة قبل نشره.

وتظهر المشاريع الملتزم بها برسم سنة 2021، على المستوى البيئي والاجتماعي، مستويات مختلفة من المخاطر. وأسفرت نتائج إختبارات تفعيل التدابير البيئية والاجتماعية عن النتائج التالية :

التوزيع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية الحصة حسب العدد



وبالتالي، أسفرت نتائج الإختبارات التفعيلية الجارية أن غالبية المشاريع الممولة من طرف الصندوق سنة 2021 مصنفة في الصنفين " د أو ج"، والتي تضم المشاريع التي تمثل مخاطر قليلة أو يمكن التحكم فيها .

تمويل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ

• مواكبة بزوغ مشاريع ذات منافع مناخية مشتركة

يتطلب التنزيل المجالي للالتزامات المناخية الوطنية في مجال المناخ، إنجاز مشاريع تدمج تدابير التخفيف والملاءمة، تتطابق مع متطلبات ومعايير الهيئات الدولية. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف بالضرورة تعزيز قدرات الجماعات الترابية في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، يسعى الصندوق، بدعم من أحد الخبراء، إلى تطوير حقبة المشاريع ذات الفوائد المشتركة للمناخ، وتعزيز قدراته وقدرات الجماعات الترابية في مجال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، طيلة عمليات تحديد وتركيب وتمويل وإنجاز هذه المشاريع. من أجل ذلك، وضع البنك إمكانيات لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية فيما يتعلق بالمشاريع ذات الفوائد المناخية المشتركة. كما يسعى البنك، بدعم من خبراء إلى :

- هيكلية عرض تمويل أخضر لفائدة الجماعات الترابية ؛
- تحديد وتقييم والمصادقة على حقبة المشاريع ذات منافع مشتركة للمناخ ؛
- تطوير أدوات إحتساب بصمة الكربون للمشاريع الممولة ؛
- التحقق من مرونة المشاريع في مواجهة التغيرات المناخية ؛
- التواصل حول عمل المناخ ؛
- مواكبة وتحسيس الجماعات الترابية بشأن تحديد وتركيب المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.

إعتماد مقارنة مؤيدة للمناخ

في إطار شراكته الإستراتيجية مع مانح أموال دولي، وضع الصندوق إطارا منطقيا يهدف إلى توجيهه، بشكل عملياتي، موقعه الإستراتيجي لفائدة التنمية الترابية المستدامة والمرنة، ولا سيما من خلال إعتماد نهج مؤيد للمناخ يسمح بتحديد فرص للمشاريع ذات المنافع المناخية المشتركة. في إطار هذه المقاربة المؤيدة للمناخ، تم إعداد خطة عمل للمناخ، والتي تم تعريفها على أنها خارطة طريق تهدف إلى إدماج المناخ في إستراتيجية تمويل البنك ومواكبة الجماعات الترابية تمكن من بزوغ مشاريع التنمية المستدامة والمنافع المشتركة للمناخ.



ملحق : السياسة البيئية والإجتماعية لصندوق التجهيز الجماعي

السياق

تحت التنافسية والتنمية الترابية، الفاعلين المحليين وشركائهم الماليين، إلى إدراج أعمالهم ضمن سياسة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الصدد، قام المغرب، طبقا للتوجيهات الملكية السامية في مجال محاربة آثار التغيرات المناخية، بإعداد إستراتيجيات مبتكرة تجعل من التنمية المستدامة نموذجا لتفعيل إقتصاد أخضر وشامل.

وبالنظر لاختصاصاتها الواسعة التي تغطي قطاعات مرتبطة بشكل وثيق بالتنمية المستدامة، فإن الجماعات الترابية مدعوة لوضع الرهانات البيئية في قلب أولوياتها عند إعداد البرامج التنموية وتنفيذ مشاريعها الإستثمارية.

ومن البديهي، أن تبني الإشكاليات البيئية والاجتماعية من طرف الشركاء الماليين في القطاع المحلي، أصبح عاملا حاسما لكي تتحمل الجماعات الترابية بشكل أفضل، الرهانات المرتبطة بها وتتخذ إجراءات أكثر حزمًا لتحقيق أهداف المملكة في هذا المجال.

وبوصفه شريكا ماليا أساسيا للجماعات الترابية، فإن الصندوق يعرض على زبنائه منتجات وخدمات تتلاءم مع حاجياتهم، ويحرص على أن يقدم لهم المساعدة التقنية الضرورية لتركيب وتفعيل مشاريعهم المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز، ويسهر على تثمين الإستثمارات ذات الآثار البيئية والاجتماعية القوية.

في هذا الصدد، فإن الصندوق، في إطار مهمة تمويل التنمية الترابية، يواكب الجماعات الترابية من أجل بلوغ، على المستوى المحلي، الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في أبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المرجع

وقد تم إتخاذ مقتضيات السياسة البيئية والاجتماعية لصندوق التجهيز الجماعي هاته تطبيقا للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في المغرب، والتوجيهات في هذا المجال، لاسيما تلك الصادرة عن بنك المغرب رقم 5/W/2021، وكذلك الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.

أهداف السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

1. تحدد السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، إلتزاماته فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وفقا للقوانين الوطنية والإلتزامات المغرب الدولية.
2. ووعيا بالمخاطر البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن أنشطة المشاريع التي يمولها، فقد وضع الصندوق هذه السياسة التي ترمي إلى تعزيز إرادته الإنخراط في عملية التحسين المستمر للتدبير البيئي والاجتماعي لهذه المشاريع.

بيانات السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

1. يساهم الصندوق في إحترام الإتفاقات والمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، وكذلك الإلتزامات التي تم التعهد بها في مجال التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ والحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري.
2. يساهم الصندوق، وفق قدرته وفي إطار صلاحياته، في الجهود الوطنية والدولية في مجال الحد من الآثار السلبية على البيئة، ومكافحة تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والمساواة بين الجنسين والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.
3. سيضع الصندوق تدريجياً تمويلات مهيكلية بهدف تثمين تنفيذ المشاريع ذات المنفعة المشتركة للمناخ للحد من بصمة الكربون لمشاريع الجماعات الترابية وتعزيز صمود المناطق في مواجهة التغيرات المناخية.
4. في إطار مهمته، يحرص الصندوق على التأكد، من خلال عمليات التقييم والتتبع للجوانب البيئية والاجتماعية، أن تفعيل المشاريع وإستغلالها يتم طبقا للقوانين الوطنية الجاري بهل العمل مع ضمان تثمين الآثار الإيجابية.
5. ووعيا منه بالرهانات البيئية والاجتماعية، يواكب الصندوق تدريجيا الجماعات الترابية لتأخذ بعين الإعتبار وبشكل إستباقي، المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بمشاريعها الإستثمارية من أجل تفادي والحد أو تعويض الآثار البيئية والاجتماعية.

مبادئ الصندوق من أجل تنمية مستدامة وشاملة

1. يقوم الصندوق بتحليل أولي لجميع المشاريع والبرامج المقدمة للتمويل من طرفه، من أجل فهم الرهانات البيئية والاجتماعية الرئيسية، والتحقق من مطابقتها مع لائحة المشاريع المستبعدة من طرف الصندوق.
2. يمنح الصندوق تصنيفا للمخاطر البيئية والاجتماعية لكل مشروع حسب الرهانات ومدى أهمية المخاطر البيئية والاجتماعية المحددة. وعند تحليل المشاريع، تمكن عملية تصنيف المخاطر من تحديد أهمية التدابير التي يتعين إتخاذها، وكذلك حاجيات إنخراط الأطراف المشاركة.

ويتم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية على النحو التالي:

- **صنف أ :** يضم المشاريع التي قد تسبب آثاراً بيئية و/أو إجتماعية سلبية والتي تعتبر، عند تقييم المشروع، كبيرة و/ أو عالية و/أو لا رجعة فيها ويصعب التحكم فيها.
- **صنف ب :** يضم المشاريع ذات المخاطر المحتملة المحدودة على المستوى البيئي والاجتماعي و/أو من المحتمل أن ينتج عنها آثاراً قليلة، خاصة بموقع المشروع بشكل عام، ويمكن إلى حد كبير إستدراكها ومعالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف.
- **صنف ج :** يضم المشاريع ذات حد أدنى من المخاطر أو الآثار السلبية المحدودة على المستوى البيئي والاجتماعي، ولكنها تتطلب تدابير محددة للحد من مخاطر الآثار على البيئة.
- **صنف د :** يضم المشاريع ذات حد أدنى من المخاطر والتي يمكن التحكم في آثارها المحتملة بسهولة من خلال التدابير المعيارية المعروفة والمطبقة أو مشاريع تعتبر خالية من المخاطر البيئية والاجتماعية الكبرى¹.

تطبيق مبادئ ومعايير النجاعة وتدابير الحماية المناسبة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار جميع القوانين الوطنية ونصوصها التطبيقية وكذلك جميع الإتفاقيات الدولية ذات الأهمية، التي صادقت عليها المملكة المغربية، لإعداد تدابير الحماية البيئية والاجتماعية للمشاريع التي يمولها. واعتمد الصندوق كمبدأ، إحترام على وجه الخصوص، تدابير الحماية التالية :

حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية :

- حماية البيئات المحمية أو المعترف بها على أنها بيئياً حساسة ؛
- حماية المناطق الرطبة والحفاظ على التدفق الطبيعي للمياه السطحية ؛
- حماية النباتات والحيوانات المتوطنة و/أو المحمية.

حماية المواقع الأثرية والثقافية :

- تجنب جميع الآثار في مواقع مدرجة ومعترف بها يحتمل أن تكون لها قيم أثرية وثقافية؛
- الإعلان من طرف حامل المشروع في حال تحديد المخاطر المرتبطة بإلحاق الضرر بالمواقع الأثرية والثقافية.

حماية صحة وسلامة المجتمعات :

- الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر على صحة وسلامة المجتمعات ابتداءً من تصميم المشروع وطيلة مدة الأشغال وكذلك أثناء إستغلال البنية التحتية أو التجهيزات.

تنقيل السكان :

- أخذاً بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية المرتبطة بالتنقل المادي (الرحيل أو فقدان الأرض) والإقتصادية (فقدان الممتلكات أو الموارد و/أو فقدان الولوج إلى الممتلكات أو الموارد مما يؤدي إلى فقدان موارد ومداخيل أو وسائل العيش) الناجمة عن إنجاز مشاريع الجماعات الترابية.

¹ سيعمل إدماج أربعة أصناف على جعل الصندوق أكثر مرونة وتجنب الخلط، وذلك بحسب نوعية المشاريع التي دأب على تمويلها. والعديد من المشاريع، على غرار مشاريع إعادة تأهيل المسالك القروية، التي لا تتطلب إنجاز دراسة الأثر البيئي والاجتماعي، ولكن في بعض الحالات، يوصى بتوفير تدابير تخفيف محددة والتي يمكن تطويرها من خلال مخطط تدبير بيئي واجتماعي، مبني على نتائج التحليل البيئي والاجتماعي. وبالتالي، فإن إعداد مخطط تدبير بيئي واجتماعي، دون إنجاز دراسة الأثر البيئي والاجتماعي، يجب أن يتعلق بمشاريع الصنف ج، بينما بالنسبة للصنف د، فإن تدابير التخفيف القياسية المدمجة مباشرة في عقود المقاولات وحدها تعد كافية.

الحق في المعلومات :

- تحديد عمليات التواصل حول المعلومات البيئية والإجتماعية للمشاريع بما يتناسب مع الأحجام والرهانات والآثار المتوقعة.

صحة وسلامة العمال وحقوقهم الأساسية :

- توقع وتجنب جميع الآثار السلبية على صحة وسلامة العمال ؛
- تامين شروط العمل الآمنة والصحية وحماية صحة العمال.

إدماج جوانب النوع والإدماج الاجتماعي :

- إدماج النوع والحفاظ على تكافؤ الفرص بخصوص الولوج وإستعمال التجهيزات والبنية التحتية المنجزة.

يتمج الصندوق بنودا بيئية وإجتماعية عامة في عقود التمويل الموقعة مع الجماعات الترابية تتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه وتتناسب مع الآثار الناجمة.

نظام التدبير والتتبع والتواصل

وضع الصندوق نظام تدبير بيئي وإجتماعي يحدد جميع العمليات والمساطر من أجل ضمان تدبير بيئي وإجتماعي للمشاريع التي يمولها. ويحدد هذا النظام الأنشطة التي يتعين القيام بها وكذلك أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المشاركة.

تدبير الشكايات البيئية والإجتماعية

يحرص الصندوق، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، على أن يتم إبلاغه بالشكاوى الموضوعة لدى الجماعات الترابية، المتعلقة بالمشاريع التي يمولها.

مدة صلاحية السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق

تمت المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس إدارة الصندوق في إجتماعه بتاريخ 2021/10/28 وسيتم تحيينها بانتظام وفق تطور المقتضيات التشريعية و/ أو التنظيمية وكذا حسب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المشاريع التي لا يمكن تمويلها من طرف الصندوق (لائحة المشاريع المستبعدة)

- أي مشروع يمكن أن تترتب عنه اضطرابات في منطقة محمية مشكّلة بحكم القانون² ؛
- أي مشروع يمكن أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنواع الحيوانية أو النباتية التي تعتبر مصنفة على أنها مهددة بموجب القوانين الوطنية ؛
- أي مشروع يتطلب تنقيلا كبيرا للسكان أو يؤدي إلى إنخفاض كبير في وسائل الإنتاج و/أو الحد من درمداخيل الساكنة ؛
- أي مشروع من شأنه أن يكون له عواقب سلبية لا رجعة فيها على السكان المعوزين و/أو المهمشين ؛
- أي مشروع قد يكون له تداعيات سلبية أو يحد من الولوج إلى الخدمات أو غيرها على العناصر المتعلقة بالنوع والتفاوت العرقي والأشخاص في وضعية هشاشة ؛
- أي مشروع يمكن أن يؤدي بشكل دائم إلى تدمير، وتغيير أو الولوج إلى موارد طبيعية يستخدمها أشخاص، سواء كانوا في وضعية هشاشة أم لا ؛
- أي مشروع يمنع الولوج إلى الموارد أو منفعة مشتركة لفئة إجتماعية وإقتصادية.

² يعنى بالتشكل القانوني جميع المناطق المحمية المدرجة على المستويين الوطني والدولي.



التقرير المالي السنوي

بنك التمويل المحلي | 2021